جامعة محمد بوضياف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التعاون الأورو جزائري في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

مذكرة مقدمة لمقتضيات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة :

صراح مروشي

إشراف الأستاذة:

دليلة عمارة

لجنة المناقشة:

الدكتور :برادشة فريد..... رئيسا

الدكتورة: عمارة دليلة..... مشرفا ومقررا

الدكتور: عاشور سليم..... .....مناقشا

السنة الجامعية

1440/1439 هجري

الموافق لـ 2019/2018

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

الإهداء

-أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تغمده التراب قبل أن يرى ثمرة نجاحي، إلى من كان سندي في حياتي، إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله.

-إلى نبع الحب والحنان، إلى من فدتني بحياتها: أمي وأغلى ما أملك حفظها الله ورعاها.

-إلى إخوتي وأخواتي وكل الأهل والأقارب.

-إلى زوجي زكرياء.

-إلى الكتكوتة الصغيرة: ميس.

-إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

دفعتي ماستر 2019/2018.

وفي الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساهم في إتمامه سواء من قريب أو من بعيد.

صراح مروشي

التشكرات

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وقبل كل شيء، فهو من وفقني وأعانني على هذا البحث.

قال الله تعالى: (وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) الآية 19سورة النمل.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة:

عمارة دليلة

على تأطيرها لهذا العمل وعلى جل نصائحها وتوجيهاتها

وكل الشكر والعرفان إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بدون استثناء.

مقدمة

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية آفة من أفات العصر التي تهدد المجتمع الدولي ولا سيما المجتمع الأوروبي الذي يعرف زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، حيث أصبحت أوروبا اليوم تعرف بقارة المهاجرين ولعل ذلك يرجع إلى ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل.

ولا شك أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية يعكس تعبير المهاجرين عن الأوضاع السائدة داخل دولهم كالفقر واللااستقرار واللاأمن بحثا عن أماكن أكثر أمانا.

تبقى الهجرة غير الشرعية من دول الضفة الجنوبية للمتوسط (إفريقيا) باتجاه الضفة الشمالية (أوروبا)

وإفريقيا على وجه الخصوص تعد أحد الميادين الأساسية التي تجري على أراضيها دراما الهجرة وتمثل أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط سواء كان أولئك المهاجرين من دول الشمال الإفريقي أم من بقية أجزاء القارة، وتسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها القارة إضافة إلى النزاعات والحروب الدافع القوي إلى الهجرة نحو الشمال بحثا عن حياة أفضل.

تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية منذ بداية التسعينات من نهاية القرن العشرين (عرفت نسب مرتفعة جدا من هجرات الشباب من الدول الإفريقية نحو الدول الأوروبية)، ولا شك أن الجزائر من أهم الدول التي تشهد تطور كبير للمهاجرين نحو أوروبا، الامر الذي دفع بأوروبا إلى السعي لوقف هذه الهجرة نحو أراضيها بشتى السبل والحلول الممكنة.

وللحد من هذه المشكلة فانه من الضروري وضع استراتيجيات تقوم على منع هذه الظاهرة أو الحد منها وكذلك إقامة تعاون بين الطرفين والذي مفاده التخلص من الهجرة غير الشرعية التي بدورها أصبحت تهدد المجتمع الدولي ولا سيما المجتمع الأوروبي الذي يعاني بدرجة كبيرة من تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أراضيه.

أولا: مبررات اختيار الموضوع

ا. المبررات الذاتية:

ميولي ورغبتي الشخصية كان السبب في اختياري موضوع الهجرة غير الشرعية خاصة وان هذه الظاهرة أصبحت تشهد تفاقم كبير في السنوات الأخيرة.

ب. المبررات الموضوعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي، كما أنها أصبحت تثير قلق عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن فهي قضية تجعل من الدول المصدرة للمهاجرين والدول الأوروبية موضوعا جديرا للدراسة.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في حقل العلاقات الدولية خاصة وانه موضوع يمس عدة جوانب: اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية.

أما الأهمية العملية فتتمثل في أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها بالإضافة إلى سبل واليات مكافحتها إضافة إلى التركيز على التعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين، فالأهمية العملية لهذا الموضوع هي البحث عن شتى الطرق للحد من وتيرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد الأسباب والعوامل الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية.
- تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.
- التطرق على أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- إبراز التعاون الجزائري الأوروبي في المساهمة في الحد من الهجرة غير الشرعية.

رابعا: الإشكالية (المشكلة البحثية)

ا. الإشكالية الرئيسية:

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من المشكلات الأساسية التي تثير قلق عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن لاعتبارات عديدة والتي استحوذت على اهتمام عدد كبير من الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون لمواجهتها ومحاولة الحد منها أو التصدي لها.

وفي هذا الإطار برز التعاون الجزائري الأوروبي التي تمحورت سياسته حول ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومنه تتجسد الإشكالية الرئيسية في:

ما هو واقع التعاون الجزائري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

ب. التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- كيف كان ظهورها وتطورها؟
- فيما تجسد التعاون القائم بين الطرفين؟
- ما هي السبل والآليات التي اتخذت للحد من هذه الظاهرة؟

خامسا: الفرضيات

ا. الفرضية الرئيسية

- تتأثر الدول الأوروبية بظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة من الجزائر تأثرا كبيرا دعا إلى ضرورة إقامة سياسات تعاون للحد منها.

ب. الفرضيات الفرعية

– ترتبط أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

– كلما زاد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى الضفة الأوروبية كلما زاد عدم الاستقرار فيها.

– وضع آليات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للحد من الظاهرة من أهم الحلول الناجعة للتصدي لها.

سادسا: حدود الدراسة

ا. الحدود المكانية:

تنحصر هذه الدراسة في الحدود الجغرافية للمنطقة المغاربية وتتمثل في الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا والدول الأوروبية: فرنسا التي تمثل الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين إضافة إلى ايطاليا.

ب. الحدود الزمانية:

تتمحور الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي وذلك منذ بداية التسعينات، غير أنها تركزت خلال المرحلة الزمنية الممتدة من أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى يومنا هذا.

سابعا: أدبيات الدراسة

في محاولة بحثي في موضوع الهجرة غير الشرعية تمكنت من الاطلاع على عدة مراجع والتي حاولت توظيفها بطريقة علمية ومن أهمها:

1. كتاب بعنوان "**الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**" للدكتورة ونيسة الحمرونى الورفلي الصادر من دار الفكر الجامعي بالإسكندرية سنة 2016 والذي تطرق إلى أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها بالإضافة إلى سياسة التعاون بين مجموعة (5+5).

2. كتاب بعنوان "**الهجرة غير المشروعة والجريمة**" للدكتورين: عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الصادر من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض سنة 2008 والذي ركز على تعريف الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها.

3. كتاب بعنوان "**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة**" للكاتب محمد غربي وآخرون الصادر عن ابن النديم للنشر والتوزيع، في طبعته الأولى 2014 ببيروت والذي تناول هذه الظاهرة بشكل أكبر في آليات مكافحتها من خلال النصوص التشريعية وكذلك السياسات والاستراتيجيات الأوروبية المتبناة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

4. مذكرة ماجيستير من إعداد الطالب عبد المالك صايش بعنوان "**التعاون الاورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**" تطرق فيها إلى أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية إلى الخارج والانعكاسات والآليات الحكومية لمواجهتها وبروز التعاون في مجال التصدي لها.

ثامنا/الإطار المنهجي

ا. المنهج التاريخي:

وذلك لان موضوع الدراسة يستلزم استقراء للمعلومات التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل: الأسباب والعوامل المؤدية لها وكذلك التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

ب. المنهج الإحصائي:

يعتبر من أهم المناهج المستخدمة في مختلف البحوث لأنه يعتمد على الرياضيات ولغة الأرقام، فالمعطيات الإحصائية تقربنا أكثر من فهم موضوع الدراسة.

ج. منهج دراسة حالة:

أستعمل هذا المنهج لأن موضوع الدراسة تطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأوروبا من جميع الجوانب والتعرف على الأسباب والدوافع المؤدية إليها.

تاسعا: الإطار المفاهيمي

1. الهجرة:

هي الانتقال للعيش من مكان إلى آخر أو انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال إلى منطقة الإستقبال قصد الإقامة بصفة دائمة في الدولة الأخيرة.

2. الهجرة غير الشرعية:

الانتقال من دولة إلى دولة أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البر او البحر بطرق مخالفة للقانون وللوائح التي تنظم الخروج والدخول من دول الأصل إلى الدول المضيفة.

3. التعاون:

هو لقاء بين طرفين أو أكثر على عمل مشترك وبموافقة كلا الطرفين بدافع المنفعة المشتركة.

عاشرا: تقسيم الدراسة

تتكون خطة البحث من ثلاث فصول، تهدف إلى تحليل وتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي، وابراز مدى وكيفية تأثيرها على الضفة الشمالية للمتوسط، وذلك انطلاقا من المشكلة البحثية وصولا إلى استنتاجات علمية موضوعية.

تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تقديم تعريف لها، إضافة إلى شرح المصطلحات ذات الصلة بها، وتناول **الفصل الثاني** أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والمسالك التي يسلكها المهاجرين وصولا إلى الضفة الشمالية ومراحل تكوينها، إضافة إلى تأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية، أما **الفصل الثالث** فقد تناول سياسات التعاون إضافة إلى الإستراتيجيات المتبناة بين الطرفين لمكافحة هذه الظاهرة أو على الأقل للتقليل منها.

الفصل الأول

الفصل الأول

مدخل مفهوماتي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

- المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.
- المطلب الأول: تعريف الهجرة.
- المطلب الثاني: أنواع الهجرة.
- المطلب الثالث: تعريف الهجرة غير الشرعية.

  النوع الأول: التعريف الفقهي.

  النوع الثاني: التعريف القانوني.
- المبحث الثاني: تمييز مصطلح الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم ذات الصلة.
- المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية.
- المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية واللجوء.
- المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والنزوح.

تمهيد:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة من أبرز الظواهر التي لقيت اهتمام الكثير من الباحثين في حقل العلاقات الدولية كما أنها أُعتبرت محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية نظرا لطبيعة تأثيرها عند المجتمعات، سواء المصدرة لها أو المستقبلة.

وتعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى المخاطر للدولة الجزائرية خصوصا وأنها تمثل نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية.

وازدياد عدد المهاجرين بصفة غير شرعية نحو الخارج يشكل أثارا سلبية ساهمت في التأثير على العلاقات الجزائرية الأوربية، مما دعى إلى ضرورة إقامة تعاون يحمي الطرفين.

وفي صدد هذا الفصل نحاول عرض مجموعة من المفاهيم لفهم الظاهرة، وكذلك إلى المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة معها.

الفصل الأول:

مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة.

الهجرة ظاهرة بشرية قديمة منذ أن ظهر الانسان على سطح الأرض فهو ينتقل من مكان إلى آخر عبر العصور التاريخية وذلك لأسباب متعددة منها: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية..

وتعكس الهجرة رغبة الانسان في مغادرة بيئة ما تصعب المعيشة بها. إلى مكان آخر يعتقد أنه أفضل للحياة بصورة أحسن. وهذا ليس مقصورا على الهجرات الدولية فقط وإنما يتمثل كذلك في الهجرات الداخلية مثل انتقال السكان من الريف إلى الحضر أو انتقال الأيدي العاملة من إقليم إلى إقليم آخر والانتقال من المناطق المزدحمة إلى الأقل[1].

ويقول عزوجل **(وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إلى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا)** [2]

أما فيما يتعلق الأمر بالهجرة في القران الكريم فإنه يلاحظ أن هذه الكلمة قد وردت 26 مرة وتشير الآيات الكريمة عموما إلى تعدد معاني الهجرة وأسبابها حيث يمكن تلخيصها في:

1. الهجرة تعني الدفاع عن الدين الإسلامي وبالتالي يلاحظ أن المهاجرين قد يغادرون ديارهم لاعتبارات دينية.
2. الهجرة تعني حياة كريمة وتعني أهداف للسفر سامية ليس مجرد حب السفر والترحال.
3. الهجرة تعني المحافظة على الحياة اذ أن التعرض للأذى والتعذيب قد يدفع إلى الهجرة.

---

[1] ونيسة الحمروني الورفلى **. الهجرة غير الشرعية في الدول العربي المتوسط ، دراسة التجمع الإقليمي (5+5)** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي 2016) ص 65

[2] سورة النساء ، الآية 100

4. الهجرة تعني عدم وجود قيود زمنية ومكانية فقد تكون في أرض الله الواسعة الامنة وفي أي زمان ومكان[1].

وبالتالي فالهجرة تعني الخروج من أرض والانتقال إلى أخرى والعمرة ليست فقط الانتقال من مكان إلى آخر ولكن لها أهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريبا عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى[2].

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

يمكن تصنيفها إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية.

أولا: الهجرة الداخلية:

هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الوحدة وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات سابقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة[1].

أو هي انتفال أفراد الموطن الواحد من مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان آخر إما بسبب تدني مستوى الحياة في البيئة الأصلية وإما بسبب انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل وتبقى الهجرة الداخلية داخل حدود الوطن وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها أقل تكلفة وأسهل في الانتقال إضافة إلى عدم حاجة المهاجرين إلى لغة جديدة وتأشيرات خروج وأموال والتعرض إلى أخطار كما تسهل العودة إلى مكان الإقامة الأصلي دون أي صعوبات تذكر[2].

ثانيا: الهجرة الخارجية

ليست الهجرة الخارجية مثل الهجرة الداخلية فالهجرة الخارجية يقصد بها انتقال الأفراد والجماعات خارج حدود دولتهم الإقليمية إلى دولة أخرى وقد تكون من قارة إلى قارة أخرى. إن أي تغيير لمحل الإقامة ينطوي على عبور لحدود الدولة السياسية بقصد الإقامة المؤقتة أو

---

[1] - ونيسة الحمروني الورفلى، سبق ذكره، ص 66

[2] - خليل عبد الهادي البدو، **علم الاجتماع السكاني**، دار الحامد لنشر والتوزيع (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع 2009) ص 62 .

3 – ياسر عوض الكريم وعثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص16

4- ونيسة الحمروني الورفلى، سبق ذكره، ص 71

5- المرجع نفسه، ص 74

الدائمة رغبة في تحسين ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من الأسباب وهو ما يسمى بالهجرة الخارجية[1].

المطلب الثالث: تعريف الهجرة غير الشرعية

يطلق عليها عدة تسميات: الهجرة السرية. الهجرة غير الشرعية. الهجرة غير القانونية وتعني دخول المهاجر ال البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة وتعاني أغلبية الدول من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل.

في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات اللازمة التي توجبها قوانين الأنظمة السارية المفعول وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[1].

كما تعرف الهجرة الغير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة[2] أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة[3].

لقد تعددت التعاريف لهذه الظاهرة سواء التعاريف الفقهية والمقاربات القانونية لتعريفها.

---

1 - **رابح طبي** ((الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة)) دراسة تحليلية لجريدة شروق شروق اليومي من (1جانفي 2007 إلى 31 ديسمبر 2007) مذكرة ماجستر غير منشورة . كلية العلوم السياسية والاعلام – جامعة الجزائر – 2009/2008 . ص 21

2- **جديجة بتقة** ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية (مذكرة ماجستر غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة محمد خيضر بسكرة – 2014/2013 ص 31

3- هشام ماغور . **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط** (ط 1 : الإسكندرية 2010) ص 88

الفرع الأول: التعريف الفقهي

لم يتفق الفقه على تعريف واحد للهجرة غير الشرعية وتعددت الآراء حول ذلك حيث نجد:

الرأي الأول:

يرى أن الهجرة غير الشرعية هي الدخول والخروج غير القانونية من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك.

الرأي الثاني:

يرى بأن الهجرة غير الشرعية هي الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر اليه بصفة مستمرة فيه مخالفا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القوانين الدولية والداخلية.

الرأي الثالث:

يرى بأن الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم دولته من غير المنافذ الشرعية والمخصصة لذلك أو منفذ شرعي باستخدام وثيقة للسفر مزورة[1].

النوع الثاني: التعريف القانوني

لقد صنفت الأمم المتحدة الهجرة استنادا للمهاجرين الذين ينتقلون من مكان لآخر إلى عدة أصناف حيث من بينهم نجد: المهاجرين الدائمين وهم غير الشرعيين، الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد عن سنة، كما نجد أيضا المهاجرين المؤبدين الذين يريدون أن يمارسوا عملا بعد الوصول بسنة أو أقل ويصنف من يرافقهم من أهلهم في الصنف الثالث.

المقيمون الذين يرجعون بعد تجاوز سنة وفي مجال المغادرة قدم تصنيف المغادرون على النحو التالي:

- النازحون المقيمون الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة واحدة.

---

[1] - **بوعافية ليندة ، برباش شهيدة** ، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها (مذكرة ماستر غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية – 2013/2012 ، ص 6

2 – المرجع نفسه، ص ص 07، 08

- المساندون من أولئك المهاجرين من التصنيف السابق.
- الزوار الذين أنهوا زيارتهم.
- المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة واحدة أو أقل من سنة[2].

ويعد الكثير من فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي يرى أنه إذا ترك المهاجر إقليمه ومن ثم العودة اليه بعد مدة سواء كانت طويلة أو قصيرة فلا بد من وجهة نظر هذا الفقه هجرة غير شرعية[1].

[1] - محمد رضا التميمي ((الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية)) دفاتر السياسة والقانون ع الرابع ، جانفي 2017 ، ص 20

المبحث الثاني: تمييز مصطلح الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات ذات الصلة

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية

تعرف الهجرة عامة على أنها الانتقال المكاني والجغرافي لفرد أو لجماعة أو هي ترك الانسان للمكان الذي يعيش فيه والانتقال إلى بلد أجنبي بحثا عن ظروف معيشية أحسن وهذا المعنى ينطبق على الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال وأسبابه وهما من أوجه التشابه بين النوعين[1].

كما يمكن تصنيف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة بأنها: (الهجرة التي تتم بموافقة الدولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي الى الدولة المستقبلة).

تحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوتان تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول اليها الحصول على تأشيرات الدخول كما تحدث الهجرة المشروعة في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم اليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

أما الهجرة غير المشروعة فهي التي تنفي أن المهاجرين يرحلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير المشروعة خاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير المشروعة[2].

---

[1] **عبد المالك صايش** ((التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية)) (مذكرة ماجستار غير منشورة) كلية الحقوق ، -جامعة باجي مختار – عنابة – 2007/2006 ، ص 19

[2] -ياسر عوض الكريم عثمان الحسن محمد نور ، سبق ذكره ، ص 17

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية واللجوء

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية بأن إتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 كونهما يشكلان النظام الخاص بحماية اللاجئين ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية 1951 إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والممتلكات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والتجارة بهم وارتباط ذلك بالجريمة[1].

ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الانسان والعنف والاضطهاد حسب العرف أو الدين أو اللون السياسي ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس ونتيجة لحاجاتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بها مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[2].

اذن اللاجئ هو كل شخص يترك البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه إذا كان عديم الجنسية ويتوجه نحو بلد آخر بدواع الخوف من الاضطهاد بسبب دينه أو آرائه السياسية أو عرفه أو فئته اجتماعية أو جنسيته وهنا يتجلى الفرق بينه وبين الهجرة غير الشرعية من خلال الدافع نحو ترك مكان العيش الذي يسببه الخوف من الحالات المذكورة[3].

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والنزوح

النزوح هو حركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب والنزاعات الداخلية المسلحة أو نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية أو كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر وقد بكون النزوح مستمرا، إذ يعتبر من طبائع بعض المجتمعات التي لا تعرف الاستقرار في منطقة معينة وتكون في بحث وألم عن مناطق جديدة للعيش وهي التي تسمى القبائل الترحالية، لكن الصورة المعروفة أكثر عن النزوح التي تسارعت في السنوات الأخيرة هي النزوح الريفي نحو المدينة وكذلك النزوح الناتج عن الحرب.

---

[1] - **فايزة ختو** ((البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995 – 2010)) (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية والاعلام – جامعة الجزائر 3 – 2011/2010 ، ص 40

[2] ياسر عوض الكريم وعثمان الحسن محمد نور ، سبق ذكره ، ص 21

[3] **عبد المالك صايش** سبق ذكره ، ص 21

إن النزوح والهجرة غير الشرعية يختلفان في كثير من الخصائص ولعل أبرزها كون الهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح فيستقر داخل حدود الدول وهذا ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق معينة في الانتقال ومع ذلك لا يكون مخالفا للقانون وفي نفس الوقت فإن انتقال النازح داخل حدود دولته لا يفقده حقوقه الوطنية بما أنه لا يكتسب صفة أجنبي بل يتمتع بكافة حقوقه الوطنية عكس المهاجر غير الشرعي الذي يكون أجنبيا ولا يتمتع بأدنى الحقوق[1].

[1] - المرجع نفسه، ص 22.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل نستنتج أن الهجرة غير الشرعية هي تلك الظاهرة التي تتم بطرق مخالفة للقانون أو للتشريعات القانونية تتم عادة من الدول الفقيرة بحثا عن حياة أفضل نظرا لعجزها عن توفير إمكانياتها اللازمة للعيش نحو الدول الأكثر تطورا وتوفيرا لمناصب الشغل.

كما يتضح أن للهجرة غير الشرعية مصطلحات مرتبطة بها كاللجوء والنزوح وغيرها...

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الهجرة غير الشرعية وأثرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية

- **المبحث الأول: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الأول: الأسباب والدوافع الاقتصادية.**
- **المطلب الثاني: الأسباب والدوافع الاجتماعية.**
- **المطلب الثالث: الأسباب والدوافع السياسية والأمنية.**
- **المبحث الثاني: مراحل الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة.**
- **المطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة.**
- **المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية.**
- **المبحث الثالث: مسالك الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الأول: مسالك شرق المتوسط.**
- **المطلب الثاني: مسالك جنوب المتوسط.**

- **<u>المبحث الرابع:</u> تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.**

تمهيد:

باعتبار أن موضوع الهجرة غير الشرعية له تأثير بالغ على العلاقات الجزائرية الأوربية وباعتبار أن كل من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى السياسية والأمنية لهم جل التأثير على المهاجرين غير الشرعيين وهي الدافعة إلى مغادرتهم لإقليمهم الأصلي بحثا عن الرقي والازدهار، حيث أن هذه الظاهرة مرت بعدة مراحل خلال تكوينها، كمرحلة وقفها ثم تشجيعها إلى ما يسمى بمرحلة الهجرة غير الشرعية، ويتم ذلك عبر معابر ومسالك وصولا إلى الضفة الشمالية.

إلا أنه في فترة التسعينات زادت حدة التأثير بين الطرفين بسبب التطورات التي عرفت آنذاك بعد ظهور الجماعات الأصولية في دول الجنوب وتأثيرها على أوربا وتصاعد الحركات اليمينية الأوربية المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين المجتمعين.

المبحث الأول: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

تتعدد وتتنوع الأسباب والعوامل التي تقف وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ما هو اقتصادي وبين ما هو سياسي وأمني فقد أصبحت هذه الأخير تقلق العديد من الحكومات المستقبلة لأعداد المهاجرين.

وهنا نقف على حقيقة هذه الظاهرة لا بد من أن نستقصي في مسبباتها والعوامل المؤدية لها هي كالتالي:

المطلب الأول: الأسباب والدوافع الاقتصادية

وهي من أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد للخوض في هذه المغامرة دون اكتراث لما تسببه من نتائج ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرين من بطالة أو انخفاض الأجور وتدني وانخفاض مستوى المعيشة في أوطانهم وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر[1].

حيث تعد البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية بشكل عام والمصدرة للمهاجرين بشكل خاص، إذ قدرت نسبة البطالة في دول المغرب العربي بين 20 % و30 %، كما أوضحت إحصائيات الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عام 2008 ارتفع من 15 % إلى 25 % بحلول عام 2011 وخصوصا بين الفئات العمرية 15-24 عاما، مما يزيد عدد العاطلين إلى 66 مليونا من بين 317 مليون نسمة من تعداد العالم العربي في عام 2020 اذا استمر وضع التنمية كما هو، باعتبار البطالة أحد الأسباب القوية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[2].

[1]– شعبان حمدي،**الهجرة غير المشروعة (االضرورة والحاجة)** (د.د. ن . د .س .)
[2]– ونيسة الحمروني الورفلى، سبق ذكره، ص ص 82 ، 83

بالإضافة الى حالة الفقر المدقع الذي يعيشها الأغلبية في العالم العربي وبذلك فإن نسبة عالية من سكان العالم في عمومه يعيش تحت الخط الفقر ووجود نسبة عالية لا تجد من يشبع حاجاتها الأساسية الأمر الذي يدفعها إلى محاولة الهجرة:

– أزمة السكن الحادة وهذا بسبب سوء التسيير الذي تتحكم فيها البيروقراطية[1].

– غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي أدى إلى اختلال التوازن بين الدول المتقدمة والتي تمتلك تكنولوجيا وبين الدول الفقيرة[2].

كما تتمثل الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية للمهاجرين الجزائريين في ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر[3].

إضافة إلى أنّ الدول المستقبلة للمهاجرين تعاني من نقص الأيدي العاملة فيها ولهذا فإن هؤلاء المهاجرون يشغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعدادا للعمل في جميع المجالات التي في الغالب تنفر شعوب هذه البلاد من العمل فيها فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي الذي بطبيعة الحال يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات[4].

ولكن الهجرة ليست فقط رد فعل لظروف صعبة وقاسية في دول المنشأ، قد يكون الدافع وراءها أيضا البحث عن عرض عمل وأسلوب معيشة أفضل في مكان آخر، والفقراء ليسوا هم فقط الذين يهاجرون، فالانتقال والهجرة بين الدول الغنية في زيادة أيضا.

[1] - محمد عربي واخرون،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة** (ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر 2014) ص ص 30 31،

[2] - سفيان جبران عيد المومن مجدوب (الادارة الأمنية الأوربية ودورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية)) المجلة الالكترونية، العدد 4، أكتوبر 2017 .

[3] - عبد الحميد زوزو **.((الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1914-1939،))** (ط2 : المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985) ص 35

[4] - ونيسة الحمروني الورفلى، سبق ذكره، ص 83

وفي الواقع قد تؤدي التنمية الاقتصادية في الدول الأكثر فقرا إلى مزيد من الهجرة وبعض المهاجرين قد يعانون من الإساءة والاستغلال ويمرون بظروف صعبة وقاسية ولكن غالبا ما تكون أفضل من الفقر وانعدام الأمن وعدم وجود فرص في دول المنشأ، وإلا فما كان للهجرة أن تستمر[1].

والملاحظ أن دول الطرد غالبا ما تكون من الدول الفقيرة وأن دول الجدب هي الدول المتقدمة وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة باتجاه الدول الغنية[2].

المطلب الثاني: الأسباب والوقائع الاجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية، نفسية وأمنية سلبية ذات في المجتمع الذي تنشأ فيه.

فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية[3]. كما يضيف البعد الديموغرافي مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير الشرعية، فالزيادة السكانية تؤدي إلى العجز عن تلبية الطلب وعلى العمل والسكن والخدمات الاجتماعية، ومن النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي نجد مشكلة البطالة التي تعد أحد أهم الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، والملاحظ أن البطالة تمس جميع مستويات الأفراد ومن الحاصلين على شهادات عليا، وأن عدم القدرة على تأمين الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج، إضافة إلى الإخفاق في حل المشاكل الاجتماعية والمتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة، كل هذه الظروف تدعو الأفراد إلى ضرورة تحسين

[1] - ستيفن كاستلز، مارك ميلر، **عصر الهجرة** (ط، المركز القومي للهجرة 2013)، ص 41
[2] - شعبان حمدي، سبق ذكره، ص 6
[3] - شعبان حمدي سبق ذكره، 07

أوضاعهم في الدول الأوروبية لا سيما بطريقة غير شرعية فضلا عن وضعية البطالة في بلدانهم[1].

البلد	عدد السكان	معدل البطالة	العدد
ليبيا	6 ملايين	18%	298 500
تونس	10 ملايين	14%	508
الجزائر	30 مليونا	13%	1 375 722
المغرب	30 مليونا	9.60%	1 092 000
موريتانيا	3 ملايين	33%	421 909

المصدر: الكتاب الدوري الاحصائي لمنظمة العمل العربية اعداد إدارة العمل والتوثيق والمعلومات العدد 2. 2010.

كما نجد من أسباب الهجرة الغير الشرعية ضعف الروابط الاجتماعية التفكك الأسري داخل دولة منشأ الهجرة وكذلك التفرقة الطائفية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير الشرعية ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير الشرعية[2].

المطلب الثالث: الأسباب والدوافع السياسية والأمنية

حيث تتركز الأسباب السياسية في غياب الديموقراطية وانتهاك حقوق الانسان وفي مقدمتها: حق التعبير؛ الحق في اتخاذ القرار؛ والحق في المشاركة السياسية؛ والحق في صنع المؤسسات المحيطة بالحياة العامة، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية وعدم

[1] – ونيسة الحمروني الورفلى، سبق ذكره، ص 87

[2] - ناصر ابن احمد الحنايا ((الهجرة غير المشروعة)) ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (تنمية، المهارات الإدارية في إدارة الأموال المدنية في الدول العربية) 2013، ص 07.

الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري... حيث تناست ظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الأسباب وغيرها[1].

كما تؤدي الصراعات السياسية في نظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطية أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام، ولكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار، فاذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة شرعية فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية مهما كانت العواقب[2].

- الاضطرابات السياسية في البلد المنسل فيه.
- استبداد بعض النظم السياسية.
- التعسف والاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات[3].

الأمنية: ومن أهمها:

ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة مما يدفع إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه فيفر من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوى أمني عالي[4].

- عدم استقرار الأمن بالدولة المتسلل منها.
- الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني[1].

[1] - ونيسة الحمروني الورفلة، سبق ذكره، ص 77.
[2] شعبان حمدي، سبق ذكره، ص 07.
[3]- ((مكافحة الهجرة غير المشروعة)) مجلة الامن والحياة، عدد 357. 1433، ص 59
[4] - ناصر ابن محمد الحنايا، سبق ذكره، ص 11

[1] - ((مكافحة الهجرة غير المشروعة)) مجلة الامن والحياة، ع 357، 1433، ص 59

المبحث الثاني: مراحل الهجرة غير الشرعية

لقد كانت أوروبا ولازالت محورا للوافد الخارجي ونظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم جعلها معبرا لسيول المهاجرين باختلاف أنواعهم.

وتبعا لذلك مرت الهجرة بثلاث مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة تميزت بالتدفق الهائل للمهاجرين ونتيجة لذلك ظهرت مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم وأخيرا مرحلة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة

بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) اللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تجد القواعد اللازمة لبناء الغد 1.

ومن خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب كما أن الدول الأوروبية تفسدها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي[2].

أما في مرحلة السبعينات فتميزت بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم مثل: إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بالمهاجرين تحولت إلى مستقبلة للسيول القادمة من الدول حديثة الاستقلال ومن دول جنوب المتوسط، وحتى إسبانيا التي كانت في السابق تعتبر منطقة عبور للمهاجرين المغاربة والسنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا التي تحولت إلى دولة مقصد للهجرة

[1] - **سعاد لعلى**، الهجرة غير الشرعية وسبل واليات مكافحتها في منطقة المتوسط (مذكرة ماستر غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة سعيدة – 2015 /2016 ص 29.

[2] - طارق عبد الحميد الشماوي، سبق ذكره، ص 34.

وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى ذلك فإن الأفارقة الذين كانوا يُنقلون على شكل عبيد أصبحوا يسعون إلى الهجرة هم كذلك وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة، إذ وصل عدد الجزائريين في فرنسا مثلا عام 1980 إلى أكثر من 808176 وهو ما يفوق النسبة الاجمالية للسكان في كثير من الدول، والجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربيا وهو الأمر الذي أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئين[1].

المطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري وهو شعار شاع في أوروبا كثيرا وتبنته عدة جهات منها حزب الجبهة الوطنية في فرنسا الذي يقول "واحد، اثنان، ثلاثة ملايين بطال هو واحد، اثنان، ثلاثة ملايين مهاجر... فرنسا والفرنسيين أولا" وبذلك بدأت هذه الدول في طرد المهاجرين المفصولين من المؤسسات الفرنسية حوالي 50 % مع تطبيق السياسة التمييزية في إعطاء مناصب شغل حيث تعطي دائما الأولوية للمواطنين عن الأجانب وهو ما أدى إلى نقص أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة في حركة شاملة للعودة إلى الوطن، وتأكد التوجه الأوروبي هذا أكثر بعدما تم التوقيع على اتفاقية شنغن التي تم بموجبها فتح الحدود الخارجية أي كانت تمهيدا للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية ومد سيول الهجرة الخارجية تنسيق الجهود في مراقبة الحدود وفرض التأشيرة وترسيخ سياسة الهجرة الانتقالية ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم أو إلى البلدان التي دخلوا منها[2].

[1] - صايش عبد المالك، سبق ذكره، ص .35

[2] - صايش عبد المالك، مرجع نفسه، ص 37.

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية

إتخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام الاتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[1].

في منتصف الاتفاقيات تفطنت أوروبا على محاربة الهجرة وذلك إلى ضرورة إدخالها في أولوياتها السياسية فحسب هذه الفكرة باتفاقية شنغن وعلى أثرها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين.

إلا أن هذه السياسة كان أثرها عكسي وأدت إلى تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المتواجدين في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة.

وبهذا الشكل انتقلت أوروبا والعالم بأسره من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها ويبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها والتي باتت ظاهرة تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي وستصل يوما ما إلى كارثة إنسانية إذا لم يتم السيطرة عليها والبحث لها عن الحلول المناسبة لها[2].

المبحث الثالث: مسالك الهجرة غير الشرعية

هناك مجموعة من المسالك التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى الشواطئ الأوروبية ويمكن التمييز بين مسالك شرق المتوسط من آسيا العربية ومسالك جنوب البحر المتوسط من الأقطار الافريقية وهي:

[1] - سعاد لعلى، سبق ذكره، ص 31.
[1] - - صايش عبد المالك، سبق ذكره، ص 37.[2]

المطلب الأول: مسالك شرق المتوسط

إن نقطة التجمع للمهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي تكون لبنان حيث يتجمع بعض هؤلاء من الأردن وسوريا ولبنان والعراق وأحيانا ينضم عليهم القادمين من مصر والسودان ويصل هؤلاء إلى لبنان من خلال وسطاء يرتبون لهم السفر ومركز التجمع غالبا ما يكون في منطقة البقاع اللبنانية وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع الشخص الواحد ألفي دولار، على شكل جماعات صغيرة يتراوح أفراد كل جماعة 10-12 شخصا تعبر الحدود السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة حيث يتلقاهم أحد السماسرة الذي يجري ترتيبات تقدم عبر الأراضي السورية التركية وعليهم بعد ذلك الانتقال على الأقدام لمدة يومين إلى داخل الأراضي التركية حيث يستلمهم مهرب تركي يوصلهم إلى انطاكيا بحافلات صغيرة دون أوراق ثبوتية ثم ينتقلون بعدها إلى أزمير التركية على بحر إيجة قبالة الشواطئ اليونانية ثم يركبون في قوارب مطاطية على شكل جماعات يتراوح عدد كل منهم 25-40 شخصا[1].

وبعد الشكل إلى الجزيرة اليونانية القريبة من الشواطئ التركية التي تعرف ساموس اذا قدر لهم النجاة فقد وصلوا إلى بر الأمان واذا كان الحظ تعيسا عثرت عليهم السلطات الأمنية التي ربما تعيد القارب لتركيا ليتولى الأتراك احتجازهم أو يمنع القارب من الرسو على الساحل فيعلق هؤلاء في البحر، وأحيانا يلجأ هؤلاء إلى خرق القارب بالسكاكين ليغرق مما يجبر السلطات على اسعافهم ونقل من يبقى حيا إلى الأراضي اليونانية لينظر في أمره، وكثيرا ما يدعي هؤلاء أنهم عراقيون أو فلسطينيون وعندها يسلمون إلى القوات الدولية على أنهم لاجئون سياسيون[1].

[1] - محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض 2010) ص 06.
[1] - المرجع نفسه، ص .08

وفي بعض الأحيان لا تكون وجهة المهاجر اليونان، فقد تكون إلى رومانيا أو بلغاريا فيتم نقل المهاجرين إلى تركيا الأوروبية ثم يجري نقلهم إلى مناطق حدود الدول المجاورة في بلغاريا ورومانيا، وقطعة خلسة بعيدة عن رقابة الدولة أو ينقلون من موانئ تركيا على البحر الأسود إلى موانئ لبلغاريا واليونان[2].

المطلب الثاني: مسالك جنوب المتوسط

هنا تتعدد الطرق فقد تكون عبر ليبيا؛ أو تونس؛ أو الجزائر؛ أو المغرب؛ أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموما، وتتصف مسالك جنوب المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الافريقية جنوب الصحراء، وينتقل المهاجرون من خلال شبكات تهريب؛ وسماسرة؛ ووسطاء؛ ومكاتب للسفريات غير القانونية، منتشرون في كل أرجاء القارة الافريقية[3].

فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر في ظروف صعبة وقاسية في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية، كثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب، وهناك مسالك في ليبيا غرب البلاد تمتد من الحمس إلى منطقة زوارها، وهنا ينتقل المهاجرون إلى سواحل صقلية؛ او مالطا؛ أو إلى لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا يستغرق قطعها يوما أو بعض يوم وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية أو ميناء حلق الوادي[1].

---

[2] - المرجع نفسه، ص .08

[3] - المرجع نفسه، ص 08.

[1] – المرجع نفسه، ص 09

أما رحلات الجزائر فتنطلق من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالقا؛ أو ميلية برا؛ أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية؛ أو إلى جزر الكناري؛ وكذلك الحال في مهاجري دولة موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر وفي حال فشل المحاولة ينتهي الأمر إما بالغرق في مياه البحر المتوسط، أو بالسجن والاحتجاز سنتين ثم العودة الوافدة في صيف يرزح أهله وذووه تحت وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر[2].

المبحث الرابع: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

باعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان بين الشمال والجنوب على حد سواء، أما فيما يخص تأثير الهجرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية فالكل يلاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية على وجه التحديد بعد تعرض حوالي أربع الاف مهاجر جزائري لمعاملات الإساءة من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان موقف الجزائر قوي من خلال الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا، كما أنه اتفاق بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية يسمح بهجرة 35 ألف عامل جزائري بمجرد حصولهم على عمل يحصلون على رخصة إقامة[1].

غير أن المعاملات السلبية والأعمال العنصرية والاعتقالات التي تعرض لها الجزائريون المقيمون بفرنسا عادت بالعلاقات الجزائرية الفرنسية إلى التأثر بشكل كبير وهو الأمر الذي أدى إلى ردة فعل من طرف الجزائريين إلى وقف الهجرة بجميع أشكالها.

ويلاحظ أن هذا التأثير لا زال قائما ومستمرا إلى يومنا هذا، ففي فترة التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطاتها

[2] - المرجع نفسه، ص 10.
[1] - ادريس بوسكين، أوروبا، الهجرة، الإسلام في أوروبا، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع – 2013) ص 416 .

إلى الأقطار الأوروبية، ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة حيث أصبح هناك ربط وثيق للهجرة والإرهاب[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتفجيرات الإرهابية التي تبعتها في لندن عام 2005 بالإضافة إلى أعمال الشغب والعنف المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا، تنبهت الدول الأوروبية إلى خطورة المهاجرين المتواجدين على أراضيها، خاصة فيما يتعلق بالأمن والحريات والحقوق ومشكلات الفقر والبطالة وكذلك الإرهاب والتطرف، وتأثير كل هذه القضايا على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول المصدرة للمهاجرين[3].

إن للهجرة غير الشرعية تأثيرات كبيرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية، إذ ترى دول الاتحاد الأوروبي بأن المهاجرين من الفئة الجنوبية بصفة عامة يُوَلدون شبح البطالة، فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغون حوالي 16 مليون نسمة وربما أكثر كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجيا وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذي يؤثر على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية للدول الأوروبية، وما يلاحظ هو استغلال القوى اليمنية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة، وتعد كل من ألمانيا وفرنسا مسرحا رئيسيا ففي ألمانيا يوجد 63 % من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار يمنية متطرفة معادية للمهاجرين، كما وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية وأن هذا التخوف من المهاجرين واعتبارهم تهديدا للدول الأوروبية لكونها تمثل إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، سواء أكانوا جزائريين أو أفارقة وأن تزايد معدل الهجرة غير الشرعية اتجاه أوروبا عن طريق الجزائر فرض على الجزائر تكثيف جهودها للحد من ظاهرة الهجرة[1].

---

[2] - المرجع نفسه، ص 417.

[3] - مصطفي عبد العزيز مرسي،قضايا المهاجرين العرب في أوروبا (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010) ص 109 .

[1] - **سعادة مختارية بن مغنية**، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، سبق ذكره، ص 57.

أصدرت وزارة الداخلية الاسبانية تقريرا ينص على التعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود سنة 2010 حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا التقرير وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الاسبانية، وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر واسبانيا وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاولة محاربة الهجرة السرية[2].

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد العوامل المؤثرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية، وذلك من خلال تأكيد الدول الأوروبية على الدول المصدرة للمهاجرين والتي من بينها الجزائر في مراقبة حدودها ومنع وصول المهاجرين إلى الحدود الأوروبية، وللحد من هذه الظاهرة يجب التعاون بين الطرفين حيث أن الجزائر لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة بمفردها فلا بد من التعاون الجزائري الأوروبي للتقليل من الهجرة غير الشرعية ومن مخاطرها.

[2] - عمر يحي احمد، الهجرة الغير الشرعية وأثرها على الامن الأوربي المحاصر، الجزائر دراسة حالة متوفر على الرابط:
http//www.masplotique.com/mas/index.phph.aditn.com

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يلاحظ أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر على الجزائريين فقط الذين يطمحون للهجرة عن طريق منافذ العبور نحو الدول الأوربية، بل أصبحت تشمل المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الجزائر للعبور نحو أوربا باعتبار الجزائر محطة رئيسية يسلكها المهاجرين غير الشرعيون للوصول إلى دول شمال المتوسط، وتتحكم في هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب والدوافع التي ساهمت في انتشارها.

وأن تزايد أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوربا بطرق غير شرعية ساهم في التأثير على العلاقات الجزائرية الأوربية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

سياسة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

- المبحث الأولى: التعاون الأورو–متوسطي كآلية للتحدي للهجرة غير الشرعية.
- المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة.
- المطلب الثاني: التعاون في إطار مجموعة 5+5.
- المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الحوار الأوروبي.
- المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية للتصدي للهجرة غير الشرعية.
- المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية.
- المطلب الثاني: الاستراتيجية القانونية.
- المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: أنواع التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- المطلب الأول: التعاون شمال–شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- المطلب الثاني: التعاون جنوب–جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- المبحث الرابع: مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- المطلب الأول: التعاون على المستوى الدولي.
- المطلب الثاني: التعاون على المستوى العربي.
- المطلب الثالث: التعاون على المستوى الافريقي.

تمهيد:

تعتمد الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مجموعة من الاستراتيجيات: أمنية؛ قانونية؛ واقتصادية للتعامل مع هذه الظاهرة.

كما أن الجزائر اعتمدت على سياسات التعاون والتنسيق مع الدول الأوربية في إطار العلاقات الاورو متوسطية سعيا إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة الجزائرية الأوربية والتعاون في إطار مجموعة 05 + 05 وسياسة الجوار الأوربي.

وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب تعاونا على المستوى العربي وعلى المستوى الدولي وحتى على المستوى الإفريقي للحد منها والتقليل من أثارها وانعكاساتها السلبية.

المبحث الأول: التعاون الأورو متوسطي كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية

ان الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في الدول سواء المصدرة أو المستقبلة وأمام التحديات الكبيرة التي تشكلها كان لا بد من التعاون لإيجاد حلول للحد منها باعتبارها مشكلة مشتركة تمس الدول الأوروبية والدول المتوسطية التي تعد الجزائر واحدة منها

المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة

ظهر ميثاق برشلونة من الاجتماع الذي انعقد بإسبانيا بمدينة برشلونة في 28/27 نوفمبر 1995 بمشاركة 27 دولة من بينها 15 دولة المكونة للاتحاد الأوروبي و8 دول عربية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان وسوريا) و4 دول متوسطية غير عربية (إسرائيل، تركيا، قبرص ومالطا)[1].

يعتبر ميثاق برشلونة سندا لإقامة مشاركة شاملة بين دول الأورو متوسطي، وخاصة الشراكة الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى بناء منطقة ازدهار متقاسَمة، سيما وراء عدة أمور من بينها: تحسين ظروف الحياة للسكان؛ ورفع مستوى التوظيف تخفيف فوارق النمو؛ وتشجيع التعاون والتكامل بين الشمال والجنوب، متلازمة مع زيادة ضخمة للمعونة المالية المقدمة من التحاد الأوروبي إلى الجنوب النامي الفقير كذلك زيادة المعونات في مجالات عديدة منها زيادة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

إن أهم النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا إذ ميز المشاركون في هذا الميثاق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية في سنوات التسعينات، القادمة من بلدان الشراكة المتوسطية ما بين 8 % إلى 10 % فقط من اجمالي الهجرة المتجهة إلى بلدان الاتحاد في حين مثلت الهجرة غير النظامية غالبية التدفقات وبالرغم من اعتراف الأعضاء في بيان برشلونة بالدور المهم الذي تؤديه الهجرة في علاقاتهم إلا أنهم أضافوا من الضروري التعاون من أجل تخفيف ضغوط الهجرة من خلال

[1] - على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت مركز دراسات الوحدة الافريقية 2005) ص 202
[2] - محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، (رياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 (ص 82 .

برامج التكوين المهني والمساعدات المالية خاصة عبر برامج؛ كبرامج الدعم المالي الأوروبي لدول جنوب البحر المتوسط[1].

ركز مشروع برشلونة على الجانب الأمني باعتبار أن أوروبا ترى في الهجرة غير الشرعية تهديدا كبيرا لأمنها ونظرا لارتباط هذا الأخير بالعوامل الاقتصادية.

بالتالي فإن تطوير هذا القطاع وتشجيع الاستثمارات من شأنه أن يرفع المستوى المعيشي في دول الانطلاق ويؤدي إلى توفير مناصب الشغل وخلق فرص العمل، وبالتالي بناء منطقة مزدهرة ومستقرة وتشبت السكان في أوطانهم ويبني الاتحاد الأوروبي هذه الأهداف على إنشاء منطقة للتبادل الحر بحلول سنة 2010 عن طريق التخلي التدريجي عن كل الحواجز الجمركية من تعريفات ورسوم على مختلف المنتجات الصناعية[2].

وقّعت الجزائر على اتفاقية الشراكة ضمن ما جاء به مشروع برشلونة في أفريل 2002، هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 تضمنت تدعيم التعاون في ميادين مختلفة أبرزها الجانب الاقتصادي كما تم التطرق إلى ملف الهجرة غير الشرعية ببعده السياسي والاجتماعي إذ اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على التعاون من أجل مجابهة أخطارها[3].

أما بناء على الجانب الاجتماعي والثقافي، فالاهتمام ينصب على المهاجرين المتواجدين على الإقليم الأوروبي الذين يجب أن يعاملوا معاملة مساواة مع المواطنين الأوروبيين، وفي محاولته لإدراجهم ضمن المجتمع الأوروبي يتعهد الاتحاد الأوروبي على محاربة كافة السياسات التمييزية ضدهم، وإيجاد فرص حياة لهم تكون متساوية مع المواطنين خاصة في مجالات العمل والأجر والصحة والتعليم.

---

[1] - **سعادة مختارية بن مغنية**، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر (مذكرة ماستر غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسة – جامعة سعيدة – 2015/2014، ص 79 .

[2] - عبد المالك صايش، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

[3] - سعادة مختارية بن مغنية، التحديات الأمنية للهجرة غير شرعية في الجزائر، سبق ذكره ص 81 .

والإشارة الصريحة للهجرة غير الشرعية في ميثاق برشلونة كانت في الجزء الأخير المتعلق بالشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتنص أنها تعددت بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم ويوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة وبالإضافة إلى خلق فرص عمل وغيرها وحماية الحقوق المنصوص بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم، كذلك العمل على عقد اجتماعات دورية للوصول إلى المقترحات تتعلق بمحاربة الجرائم وتنسيق الجهد لإيجاد الحلول لكل المشاكل المتعلقة بها[1].

المطلب الثاني: التعاون في اطر حوار مجموعة 5+5

يعد مشروع حسن الجوار استراتيجية جديدة تستدعي إلى مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية ويرجع أصل هذا المشروع إلى بداية سنوات الثمانينات حيث طرحها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران خلال زيارته للمغرب سنة 1983، ليعود إليها فيما بعد في 1986 كل من رئيس الوزراء الإيطالي بتتينو كراكسي والاسباني فيليبي غونزاليس، وقد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الاجتماع الذي عقد في مرسيليا في فيفري 1988 والذي عرف بالحوار 3+3 لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، إيطاليا، واسبانيا ليتطور تدريجيا إلى حوار 5+5 بضمه للدول المغاربية الخمسة وإضافة كل من البرتغال ومالطا[2].

يبدو واضحا في مختلف لقاءات التعاون بين مجموعة 5+5 على ضرورة التأكيد في كل مرة على محاربة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع دول المتوسط ففي لقاء وهران في نوفمبر 2004 والذي ضم وزراء خارجية دول إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، ومالطا من الجانب الأوروبي ودول الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا والتي اعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل

[1] - عبد المالك صايش، سبق ذكره، ص ص 73 74 .
[2] - محمد غربي واخرون، **الهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الأبيض متوسط، المخاطر والاستراتيجية المواجهة**، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014) ص 417

تهديدا للأمن والاستقرار في البحر المتوسط وقد اتضح في هذا القاء تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه القضايا وخاصة ملف الهجرة السرية.

حيث يسعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين على اقليمه وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين يطردون من أوروبا او يلقى عليهم القبض قبل الوصول اليها في انتظار ان تتم اعادتهم إلى اوطانهم الامر الذي يرفضه الطرف المغاربي ولا سيما الجزائر التي طالبت بدعم لوجستيكي من اجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من افريقيا للوصول إلى أوروبا[3].

كما تم في إطار مجموعة 5+5 وتحت ضغط أوروبي اتخاذ إجراءات صارمة لقمع المهاجرين غير الشرعيين في محاولتهم عبور المتوسط باتجاه الدول الأوروبية إضافة إلى اقتراح اقامة مراكز حجز للمهاجرين غير الشرعيين في دول الضفة الجنوبية للمتوسط[1].

يمكن القول من جهة أخرى ان حوار مجموعة 5+5 جاء للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال:

- العمل المشترك بين الدول المكونة للمجموعة لمراقبة الحدود البحرية وتنظيم دوريات مشتركة للمراقبة.
- انشاء مراكز للمعلومات بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية
- أحداث مجموعة تريفي TREVI التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود تحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين او البحريين او الجويين الذين أصبحوا مدعوين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.

3- المرجع نفسه، ص 406.

[1] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص 84.

- السعي إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين ومحاولة التخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذين يقيمون فيه[2].

يعتبر حوار مجموعة 5+5 من اهم الاليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية لكونه يضم أهم الدول المتوسطية المعنية بها وهي: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، ومالطا من الجانب الأوروبي والجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا من الضفة الأخرى[3].

المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الحوار الأوروبي

إن سياسة الحوار الأوروبي عبارة عن استراتيجية خاصة بالاتحاد الأوروبي بادر بها اتحاد الدول المجاورة له بهدف حماية المصالح المشتركة ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية المعنونة ب – أوروبا الموسعة والحوار إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق دول الجنوب – وسميت بعد ذلك في 2004 بسياسة الحوار الأوروبي الجديدة.

احتوت هذه الوثيقة مجموعة من الأفكار لتعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وذلك انطلاقا من ركيزة أساسية وهي الحوار الجغرافي يتيح عرض أكبر للتعاون كما جاء في الوثيقة تأكيد على وجود قيام الاحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته بدول الجوار وتركيز سياسته خلال العقد القائم على نقطتين هما:

- العمل مع الشركاء لتقليص الفقر وخلق منطقة رخاء مشترك قائمة على تعامل اقتصادي أعمق وعلاقات ثقافية وسياسية معززة وتكثيف التعاون عبر الحدود
- ربط عروض الاتحاد الأوروبي بمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي[1].

---

[2] - المرجع نفسه، ص ص 84.85.

[3] - محمد غربي، ص 418

[1] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص ص 86، 85.

يتضمن مشروع سياسة الجوار الأوروبي المسائل التي ترتبط بأوروبا وجيرانها ومنها مسالة الهجرة غير الشرعية بل وتعتمد أيضا على تخفيف الفقر وإيجاد فضاء من الرخاء والقيم المشتركة يقوم على التجارة الحرة التكامل الاقتصادي المتزايد وروابط سياسية وثقافية أكبر وتعاون عبر حدودي أكبر يقوم على منع وحل الصراعات[2].

فالأهمية الكبرى التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمخلفات الهجرة المتنامية دفعه لان يجعل هذا الأخير مكانة في سياسة الحوار الأوروبي والمجهودات المكرسة في هذا المجال ليس تنظيم تدفقات المهاجرين الشرعيين والحد من السريين من حول المنبع والعبور وإنما الهدف منها يكمن في تحقيق الامن الداخلي للاتحاد الأوروبي في الوقت الذي ينتظر فيه مواطنوه الكثير من هذه السياسة وخصوصا في مجال الهجرة[1].

تحمل سياسة الحوار الأوروبية نفس الأهداف التي حملها مسار برشلونة والمتعلقة بدعم التعاون السياسي والأمني فضلا عن التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد وجواره مع العلم أن الاتحاد الأوروبي ينفذ سياسة الحوار مع الدول المتوسطية ضمن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كإطار قانوني يربطه مع كل دولة منها وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- إقامة حلقة من الأصدقاء حول أوروبا والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي لفرض الاستقرار والرخاء في منطقة المتوسط.
- الالتزام بالقيم المشتركة وخاصة احترام سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان مما يسمح بحرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تحقيق أعلى مستويات الحوكمة لخلق شراكة أكثر استقرارا وفعالية بين أوروبا وجوارها وصولا إلى فضاء متوسطي أكثر أمن واستقرار ورفاهية.

[2] - محمد غربي، سبق ذكره، ص 415.
[1] - مرجع نفسه، ص 416.

- دعم آليات اتفاقية الشراكة الأوروبية مع دول العالم إذ أنها لم تكتف بدول الجوار بل حتى دول جوار الجوار.
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.
- العمل مع مواجهة التحديات المشتركة بين الضفتين[2].

يمكن تقسيم المحاور التي تناولتها الوثيقة إلى ثلاثة اقسام:

الشق السياسي والأمني:

ويتضمن الأفكار التالية:

- تدعيم الحوار السياسي بين طرفين وأهمية التعاون ومناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات للأمن المتبادل سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب لأن التعاون التام من طرف دول الجنوب في تقديم المعلومات المتوفرة حول هذه النشاطات يقابله دور الدول الأوروبية في توفير جميع الشروط الضرورية بهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة انتشار الإرهاب والهجرة السرية[1].
- التأكيد على أن الديموقراطية التعددية واحترام حقوق الانسان والحريات المدنية التي تعد الشرط المسبق للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- أهمية عدم اعمال الأثر السلبي للصراعات على النمو الاقتصادي والسياسي في منطقة المتوسط خاصة إذا استمرت لوقت طويل وهو الأمر الذي أدى إلى تأخير طويل في تنمية هذه المنطقة.
- ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في منع إدارة الازمات وتحقيق الامن[2].

الشق الثقافي والاجتماعي:

---

[2] - **هجيرة عاشور، محمد لعبان**، العلاقات الأورو متوسطية في كل التحولات السياسية والأمنية الراهنة، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة – 2017/2016، ص ص 37.36.

[1] - فايزة ختو، سبق ذكره، ص 172.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 172-173.

أهمية قيام الاتحاد الأوروبي بدور المساهم في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تقرير الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجال البحوث والتعليم وتبادل الشباب وأن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط من خلال المؤسسة الأورومتوسطية.

إعادة التأكيد على أن التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي والاقتصادي والسياسي سيكون له مردود إيجابي على دول الجوار من حيث حصولها على حصة في السوق الداخلية الأوروبية[3].

الشق الاقتصادي:

ونصت الوثيقة على:

– إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورومتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص.

– زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط.

– تشجيع حرية التجارة لتحقيق تكامل الأسواق وهو ما يسمح ببناء سوق متوسطي أكبر والاستفادة من اتساع السوق الأوروبية.

– توسيع مجالات اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب المتوسط إلى قطاع الخدمات والسلع.

– اعداد إصلاحات تشريعية في النظم الاقتصادية لدول جنوب المتوسط من تقترب من تلك المنطقة الداخلية الأوروبية[1].

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية للتصدي للهجرة غير الشرعية

[3] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص ص 87-86.

[1] - حسن أبو طالب " الاتحاد الأوروبي والمتوسط "، التقريري الاستراتيجي العربي 2003-2004، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، اوت 2004، ص ص 160-161.

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول:

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية

إن الهجرة غير الشرعية تؤثر يشكل كبير على المستوى الأمني مما بدأت تشغل جل الاهتمام للحد منها وشساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها وحمايتها وذلك من خلال:

قيادة وحدات حراس الحدود (GGF)

تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1999 وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991 ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز الحدود وحمايتها.

حراس السواحل:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب[1].

حيث تقوم بتدخلات واحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع تضمن الحراسة للبواخر الأجنبية حيث أصبح من الصعب الإفلات من السواحل الجزائرية والقبض على الزوارق التي على متنها المهاجرين غير الشرعيين كما يكمن دورها في الإنقاذ واكتشاف الجثث الطافية في البحر او الجثث التي انقذت بعد اكتشافها على متن زوارق الموت في عرض البحر[2].

[1] - الحامدي عيدون، نور الدين دخان، مسار تامين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14.

[2] - سعادة مختارية بن مغنية، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، ص 68.

مصالح شرطة الحدود:

لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود ومن مهامها نجد:

– مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

– ضمان حراسة وامن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

– التكفل بالأجانب والقيام بالإجراءات لإبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى[1].

كما نشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

– التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمفترض القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين.

– البحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

– تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.

– تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر.

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الاستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية حرس الحدود

[1] - الحامدي عيدون، نور الدين دخان، سبق ذكره .

الجمارك الشرطة باعتبار ان التعاون بين هذه الهيئات يساهم بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة[2].

تسعى الدولة الجزائرية إلى كشف ممرات الدخول والخروج التي يتبعها المهاجرين غير الشرعيين وذلك من خلال جمع المعلومات وتقضي الحقائق في أماكن التجمع للمهاجرين ونقاط التقائهم بالإضافة إلى إقامة دوريات مستمرة على طول الحدود البرية والبحرية وتكثيف المراقبة للمهاجرين[1].

إن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية على الحد منها وبالرغم من ذلك فهي مستمرة وهذا ما استوجب تبني الاليات اللازمة للتصدي لها.

المطلب الثاني: الاستراتيجية القانونية

وضع المشرع الجزائري تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها وأهمها قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 ويمكن القول ان مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الافة بمحاولة اضافة المقبلين على الهجرة عن طريق هذه العقوبات.

ومضمون المادة ينص على نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين (20000) إلى ستون (60000) دج[2].

إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة لتزوير الوثائق

---

[2] - سعادة مختارية بن مغنية، مرجع سابق، ص ص 69 / 70.

[1] - الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مداخل عليمية بعنوان " التجارب العلمية في مكافحة الهجرة غير شرعية " بالمملكة العربية السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 08 فبراير 2010، ص 20

[2] - عبد المالك صايش ((مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 09 – 01 المتضمن تعديل قانون العقوبات)) المجلة الاكاديمية بالحث القانوني عدد 01، 2011، ص 14.

الرسمية أو عدم القيام بإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة وفي هذا الإطار وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له النوعين السابقين من العقوبات[3].

تضمنت المواد من 303 مكرر 30 فقرة 2 إلى المادة 303 مكرر 41 مجموعة القواعد التي نص عليها المشرع الجزائري والذي أعطى فيها تعريف لتهريب المهاجرين وهو الخروج غير المشروع من التراب الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن نستخلص من خلال التعريف الذي جاء به نص المادة 303 مكرر 30 أن المشرع الجزائري لم يميز بين حالة ما إن كان الفعل قام به شخص واحد أو عدة أشخاص رغم أن هذا النوع من الجرائم يدخل في خانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تتطلب التنظيم وتعدد الأشخاص غير أنه أشار إلى حالة تعدد الأشخاص الفاعلين وحمله سببا من أسباب التشديد وهذا وفقا لمقررات المادة 303 مكرر 32[1].

وحسب المادة 303 مكرر 36 بأن المشروع جعل الاعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها وتخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوى العمومية أو إذا أمكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة[2].

وفي الأخير نصل إلى الأحكام التي جاء بها القانون 09-01 والمتعلقة بجريمة الهجرة وبتهريب المهاجرين تعبر فعلا عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أوجها والأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتون غرقا في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا الفانون أن هناك تغير في قناعات

---

[3] - سعادة مختارية بن مغنية، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، سبق ذكره، ص 72.

[1] - عبد المالك صايش، " مكافحة الهجرة غير الشرعية، نظرة على القانون 09 – 01 المتضمن تعديل قانون العقوبات "، سبق ذكره، ص 15 .

[2] - محمد زغو " المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية بالجزائر " .http//www.el fih 4alg.com/2011/10/29html

الجزائر التي لطالما أعطت ابعادا اقتصادية واجتماعية وإنسانية للهجرة وعليه يمكن القول أن القانون بمثابة استراتيجية قانونية معقولة ومدروسة كنتيجة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد اقبال الجزائريين بطرق سلمية.

إن نجاعة هذه الاستراتيجية وفعاليتها يتوقف على مدى التطبيق السليم لقانون العقوبات والذي غايته الأساسية هو منع الجريمة والهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين سواء الجزائريين أو المهاجرين الأفارقة الذين يسعدون بالوصول إلى أوروبا[1].

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية

في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية تبنت الجزائر استراتيجية اقتصادية باعتبار أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة غير الشرعية إلى الخارج وباعتبار أن البطالة وعدم توفر فرص العمل من الدوافع القوية لاختيار الهجرة كحل للهروب من الواقع المعاش والوضع الاقتصادي المزري والبحث عن حياة أحسن وأفضل.

وفي إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية سعت الجزائر إلى محاربة البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وذلك عن طريق:

الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هذه الوكالة تقوم بمعرفة وضعية سوق العمل الطلب والعرض للوصول إلى أفضل تكامل بين الاثنين كما أنها تلعب دورا إستشاريا من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل[2].

ترقية تشغيل الشباب:

حيث تقوم هذه السياسة على:

1. دعم ترقية التشغيل المأجور

[1] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص 74.
[2] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص 75

2. إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني DIAP يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

3. عقود ادماج حاملي الشهادات CID موجهة لخريجي التعليم العالي الطور قصير المدى والطويل المدى وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

4. عقود الادماج المهني CIP موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خرجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا مهنيا.

5. عقود تكوين إدماج CFI موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل[1].

برنامج عقود ما قبل التشغيل

نتيجة لتزايد خريجي الجامعات وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية، وللحد من تفشي ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية[2].

أما فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي فإنها تعمل على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية من جهة، وعلى رفع المردودية من جهة أخرى، كما تساهم في خلق مناصب شغل للعديد من الشباب وبالتالي مكافحة البطالة، ولعل أهم جهاز هو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فائدة منخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز

[1] - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية بالجزائر عن منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2011-2012، ص 75 -76 .

[2] - سعادة مختارية بن مغنية، سبق ذكره، ص 76 .

الاستثمار، وكذا تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وحدات الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها[3].

هناك أيضا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة ليعمل هذا الصندوق على تدعيم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة، ويساهم الصندوق في إطار مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني للترقية والتشغيل في تطوير وحدات أعمال لفائدة البطالين، وتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل[1].

كما يوجد أيضا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتقني، وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الاستثمار، وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية التي تقدمها، والتي تنعكس إيجابيا على إحداث مناصب شغل[2].

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطلين عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سببا رئيسيا للهجرة غير الشرعية، وأن تبني الجزائر استراتيجية اقتصادية قائمة أساسا على التنمية، يعتبر توجها اتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية، وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية السيد عبد القادر مساهل بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة بجب أن يعطي للتنمية التي تعد مركزا للحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

---

[3] - المرجع نفسه، ص 77.

[1] - المرجع نفسه، ص 76-77.

[2] - حورية بنور، أثر التهديدات الجديدة على الامن الجزائري، دراسة حالة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر فير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سعيدة -2017-2018، ص 107.

إن عملية التنمية تساهم في التغيير الهادف والشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الزيادة في معدلات النمو لضمان تلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية، وبالتالي بقاء الأفراد في بلدانهم الأصلية وعدم التفكير في الهجرة غير الشرعية؛ من هنا تتضح أهمية الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مكافحتها للهجرة السرية[3].

المبحث الثالث: سياسات التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون شمال–شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ظهر هذا التعاون مع بداية السوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما 1975 بعد تحوله إلى سوق أوروبية موحدة في 1992، في إطار معاهدة ماسترخت وتوسع هذا الإتحاد ليشمل 25 دولة، والذي كان مفاده إقامة تكامل بين الدول الأوروبية؛ وعمل هذا التعاون على بناء سياسة متوسطية موحدة، وتقوية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا وآسيا وإفريقيا، وإنتاج مناصب جديدة في الكيان الأوروبي مثل المفوض الأوروبي للشؤون الأمنية، حوالي 20 مفوضية ويلعب مجلس الإتحاد الدور الرئيسي في هذا التعاون الذي يقوم بتنسيق السياسات التي تخص أطرافه[1].

وفي إطار برامج مكافحة الهجرة غير الشرعية اقترحت أوروبا عدة إجراءات وآليات، تم التوصل اليها في لقاءاتها المتعلقة بهذا الشأن وأهمها مقترحات المجلس الأوروبي المنعقد في تامبر 1997، حيث تعهدت الدول المجتمعة على السعي لمكافحة أسباب الهجرة غير الشرعية، من أجل السعي لبناء تعاون فعال بين الدول المصدرة ودول العبور[2].

جاء لقاء فيينا وألح على ضرورة تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وأهمها:

---

[3] - المرجع نفسه، ص ص 107.108.

[1] - شاذلي العياري ((العرب والنظام العالمي الجديد: من اجل مشرع عربي أوروبي متوسطي جديد))" مجلة الشؤون عربية، العدد 74 ، جوان 1993

[2] - عبد المالك صايش، سبق ذكره، ص ص 56 ، 57

- إيجاد تعريف بشأن تقديم المساعدة على الدخول غير المشروع ومحاربتها.
- سن إجراءات عقابية للأشخاص الذين يقومون بنقل المهاجرين.
- إستصدار توصية من اللجنة الأوروبية حول الهجرة غير الشرعية.
- إستصدار توصية من اللجنة الأوروبية بشأن وضع خطة لتنسيق سياسات الدول الأوروبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية[3].

وفي مناسبة قمة الاتحاد الأوروبي بإشبيلية في 12 إلى 22 جويلية 2002، كان الحديث عن الهجرة غير الشرعية تحت رئاسة الدولة الاسبانية والتي ركزت على ما يلي:

- تحويل طرق الهجرة إلى قنوات شرعية من خلالها يمكن ادماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي.
- ضمان حماية المهاجرين اللاجئين ورفع آليات لإرجاع من تم رفضهم، كما تم تطبيق ثلاث مبادرات قبل نهاية 2003 وهي وضع نموذج مشترك من أجل تحيل المخاطر التي تتعلق بالهجرة؛ ووضع تعريف موحد لها؛ وانشاء وحدات مشتركة لتكوين حراسة الحدود لدعم القواعد الأوروبية[1].

وتركز أوروبا بشكل كبير في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية على ضرورة مكافحة الشبكات الاجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عن طريق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكول الملحق بهما والمتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[2].

والسياسة الأوروبية كانت تعتمد على الأسلوب الردعي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وكانت تقترح إعادة المهاجرين وإقامة محتشدات لهم فيها، ومع فشل هذه السياسة أصبحت تبحث على حلول مشتركة تكون معالجة وواقية، ولذلك فقد سعت إلى مباشرة التعاون مع بعض

[3] المرجع نفسه، ص 57
[1] المرجع نفسه، ص 57
[2] المرجع نفسه، ص 57

الدول التي تعتبر مناطق عبور أساسية للمهاجرين، ويتعلق الأمر خاصة بالمغرب والجزائر من خلال اجتماع رباعي في جويلية 2006 بالمغرب وكانت الجزائر قبل ذلك قد قدمت خطة عمل في هذا المجال في مؤتمر الاتحاد الافريقي والتي اقترحت فيه إقامة دراسات فيما يخص مناقشة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[3].

المطلب الثاني: التعاون جنوب–جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

يقصد بالتعاون جنوب–جنوب ذلك التعاون الذي يخص دول جنوب المتوسط المعنية بمسالة الهجرة غير الشرعية، والحديث هنا يشمل القارة الافريقية وبالدرجة الأولى فهو يشمل التعاون بين الدول المغاربية ودول افريقيا، وإذا كان لهذا التعاون دور أساسي في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية فإنه من جانب آخر يعاني عوائق كبيرة في محاولة تجسيده على أرض الواقع بالرغم من أن هذه البلدان تدفع ثمنا باهظا على انعكاسات الهجرة غير الشرعية[1].

غير أنه من الملاحظ أن الجزائر لا تقوم بالجهود اللازمة من أجل تنظيم مرور الأشخاص عبر إقليمها، والمغرب تدعم حركات المهاجرين إلى الإقليم الأوروبي للحصول على المساعدات المالية وتستعملها كوسيلة للضغط على اسبانيا لتغيير موقفها من القضية الصحراوية–المغربية، وفي الفترة الأخيرة تحولت هذه المشكلة إلى مشكلة بين الأطراف المعنية بها بعد ما قامت إسبانيا بطرد المهاجرين إلى الإقليم المغربي بموجب معاهدة الصداقة بين الطرفين، والحكومة المغربية تقوم بطرد المهاجرين الافارقة إلى الحدود الجزائرية أو الموريتانية وفي نفس الوقت تتهم الجزائر بأنها المسؤولة عن تسرب المهاجرين بالرغم من ضبط كثير من الافارقة لعدم دخولهم عن طريق الحدود الجزائرية[2].

وتطور هذا الصراع حتى وصل إلى تبادل التهم بين الدولتين حيث قام رئيس الوزراء المغربي "إدريس جطو" باتهام الجزائر بأنها المسؤولة عن ظاهرة الهجرة للمساس بالوحدة الترابية

---

[3] المرجع نفسه ص 58

[1] محمد خير الدين ((مأساة المهاجرين الافارقة : المغرب يقيض الامن ويتهم الجزائر)) جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 346 ، الأسبوع من 15 إلى 2005/10/21 ، ص 7 .

[2] المرجع نفسه ، ص 88

المغربية، وغردت الجزائر عبر بيان لوزارة الخارجية ووصفت ما تقوم به المغرب هو الهروب إلى الامام ولا يجب الخلط بين مشكلة الهجرة غير الشرعية ومسالة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

وفي الأخير لا يمكننا القول بأنه لا يوجد تعاون مغاربي بخصوص الهجرة غير الشرعية أو قضية أخرى لأن كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع إتحاد المغرب العربي فشلت وفشل معها التعاون، وذلك بسبب مجموعة من التحديات التي مازالت بين الجزائر والمغرب حول مشكلة الصحراء الغربية والتي لم تستطع حله[3].

المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

التعاون بين الدول الأوروبية والمغاربية

تعود فكرة التعاون الأورو–مغاربي إلى عدة عوامل الا وأهمها العامل التاريخي باعتبار الدول المغاربية مستعمرات قديمة لأوروبا وهي تكتسب أهمية قصوى في التعاملات الأوروبية نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يجعل منها بوبة افريقيا ويجعلها مناطق للهجرة نحو أوروبا ونقاط حركات كبيرة للمهاجرين السريين العابرين.

لا يعود برنامج التعاون بين دول شمال افريقيا إلى عهد بروز مشكلة الهجرة غير الشرعية بل يعود إلى تاريخ سابق وهذه المشكلة لا تمثل سوى حيزا صغيرا من مجالات التعاون والتنسيق، أما الانطلاقة الحقيقية لهذه العملية فترجع إلى نهاية الستينات بإتفاقية جمعت الجزائر وتونس ببعض الدول الأوروبية عام 1969 شملت الجانب الاقتصادي ثم اتفاقية عام 1975 حول نفس الموضوع لكن لم تلق أي اهتمام خاصة من الجانب المغربي لأن التوجه الأوروبي كان يميزه طابع الهيمنة[1].

---

[3] رشيد بوستاني، احمد دبيش ((منوعات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي)) (الملتقى الدولي حولّ التكامل الأوروبي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية، جامعة سطيف يوم 8 و9 ماي 2004 ، ص 229

[1] عبد المالك صايش سبق ذكره، ص 64

التعاون بين الدول المغاربية

يعتبر هذا التعاون الذي يخص الدول المغاربية كأقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي والذي كان نتيجة التكتلات والتحالفات الدولية ويشمل (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) تأسس في 10 جوان 1988 في قمة زرالدة بالجزائر، حيث تم تأسيس لجنة سياسية مغاربية و5 لجان تقوم بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في كل المجالات التي ترتبط بمشروع بناء هذه المنظمة، ليتم التأسيس الفعلي لها في مؤتمر مراكش بالمغرب في عام 1989 بواسطة وثيقة تأسيسية تتحدث على أغلب الجوانب التي تهم الأطراف المعنية ومنها التأكيد على ضرورة التعاون فيما بينها وبين شعوبها، إضافة إلى تحقيق الأخوة وتحقيق الرفاهية والتقدم والعمل على تحقيق التنقل بين أقاليمها[2].

والملاحظ أن هذا التعاون يعيدنا إلى خلق تنسيق بين حكوماتها، وبناء مبدإ الأخوة بين شعوبها، واتباع سياسات موحدة قائمة على أساس التكافل وحسن الجوار والتشارك في الآراء التي لمست جميع القطاعات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وإذا كانت هذه الجوانب مهمة للتماشي مع الوضع الراهن وفي نفس الوقت هي التي تتحكم في الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة بالرغم من أنها أصبحت مأساة انسانية إلا أنها تتحرك باتجاه سلمي نحو استعمالها كورقة للمضاربة السياسية تحسم في الصراع بين الجزائر والمغرب[1].

ومع تزايد حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية قامت أوروبا على اجتماع مجلس أوروبي في جوان 1992 بخلق سياسة التي كانت منطبقة من قبل وهي الشراكة التي كانت تحمل فكرتين وهي:

- إنشاء منطقة مستقرة سياسيا وامنيا.

[2] **صايش عبد المالك**، سبق ذكره ص 87
[1] المرجع نفسه ص ص ، 87 88

- إنشاء منطقة للتبادل الحريين للضفتين الشمالية والجنوبية مع العزم بالتوجه نحو التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء شراكة قوية بين كافة الدول المتوسطية وهو البرنامج الذي عرف فيما بعد بالشراكة الأورو متوسطية وجسدته قمة برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995[2].

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطلين عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سببا رئيسيا للهجرة غير الشرعية، وأن تبني الجزائر الاستراتيجية الاقتصادية القائمة أساسا على التنمية، يعتبر اتجاها إتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية، وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية السيد عبد القادر مساهل، بان الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي للتنمية، التي تعد مركزا للحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

إن عملية التنمية تساهم في التغيير الهادف والشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الزيادة في معدلات النمو لضمان تلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية، وبالتالي بقاء الافراد في بلدانهم الاصلية، وعدم التفكير في الهجرة غير الشرعية، من هنا تتضح الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر.

المبحث الرابع: مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن التعامل مع الهجرة غير الشرعية كظاهرة عابرة للحدود يستوجب اعتماد آليات تعاون على جميع المستويات، سواء المستوى الدولي أو العربي أو الإفريقي وذلك من أجل فعالية أكبر لمواجهة أخطارها وانعكاساتها.

المطلب الأول :التعاون على المستوى الدولي

[2] المرجع نفسه ص 66

إن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب تضافر الجهود الدولية للحد من انتشارها، ومن هذا المنطلق يجب أن تكون هناك استراتيجية عالمية ترتكز على دعم التنسيق والتعاون فيما بين الدول للتصدي لهذه الظاهرة.

إن الأمم المتحدة باعتبارها هيئة دولية هدفها الأساسي هو تحقيق الأمن والسلم العالمين، ونظراً لأن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطراً وتهديداً أمنياً للدول، قامت بإصدار اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة، وبروتوكولها المكمل المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في نوفمبر 2000[1]، فيما يخص الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة فهي تمثل الإطار العام للتصدي لكل الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع الدولي إذ يمكن تطبيقها في مجال المخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، كما اهتمت هذه المعاهدة بالجانب التعاوني وخصصت مقتضيات لشؤون المساعدة القانونية المتبادلة، بحيث أعطت مجموعة من الأساليب العملية التي تساعد على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنها القواعد المتعلقة بإجراءات الحد من الظاهرة والإجراءات التي من شأنها حماية الشهود الذين يتعرضون للتهريب والتخويف، كما نجد في هذه الاتفاقية أسس تتعلق بالوقاية من الجريمة.

تعتبر هذه الاتفاقية المحور الأساسي لاستراتيجية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة، فمقتضياتها تمثل آليات تُرسى عليها الأهداف التي يتعين على الدول أن تتضافر فيما بينها لفائدة الإنسانية، وهي قاعدة صلبة للتعاون الدولي، ولتعزيز هذه الأهداف صدر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لها، وتشير أحكام البروتوكول في المادة (2) أن الغرض من هذا البروتوكول هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، تحقيقاً لتلك الغاية مع حماية حقوق المهاجرين المهربين.

[1] - عزت حمد الشيشني، مرجع سابق، ص 147

وقد جاء في المادة (06) من البروتوكول: أنه تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:

ا. تهريب المهاجرين.

ب. القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة وتدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج. تمكين شخص ليس مواطناً ومقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة[1].

تيسير وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول إعادة الشخص الذي يكون هدفاً للسلوك المبين في المادة (06) من هذا البروتوكول والتي هو من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته[2].

كما يؤكد هذا البروتوكول على ضرورة وضع مخطط شامل بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ التدابير المناسبة الاجتماعية والاقتصادية مع الحث على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ومنها خاصة آفة الفقر وازدياد تهريب المهاجرين وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يمكن أن نستنتج بأن أحكام البروتوكول تدور حول ثلاثة محاور رئيسية: تعريف جريمة تهريب المهاجرين، حماية الضحايا، التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة.

في هذا الصدد نشير إلى أن الجزائر صادقت على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 148/03 المؤرخ في14 رمضان 1424الموافق لـ 09 نوفمبر2003 وبهذا فإنها تكون ملزمة بتطبيق أحكام هذا البروتوكول.

[2] - المرجع نفسه، ص 149.

في إطار التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية أنشئت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر 2003، من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، وتضم هذه اللجنة 19 خبيرا في شؤون الهجرة من كافة أنحاء العالم وقد بدأت أعمالها في 2004 وكلفت بعدة مهام منها:

- السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المتهمة بشؤون الهجرة.
- تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية والروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.
- تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية وتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من سلبياتها المحتملة[1].
- قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، كما قامت بعمل تحليلات وبرامج بحثية وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

جاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة ولم يرتفع إلى مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها، وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فاعلية للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتضمن التقرير أيضاً استنتاجات اللجنة وتوصياتها حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي، وقضايا الهجرة والتنمية، والهجرة غير الشرعية والمهاجرين وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة[2].

- [1]عزت حمد الشيشني، المرجع نفسه، ص 157.
- المرجع نفسه، ص 158.

[1] - Rapport de la commission Mondiale de la Migrations Internationals, **« Les Migrations dans Un Monde Interconnecte : Nouvelles perspectives d'action »** OP.Cit, P 38.

لقد أشارت اللجنة العالمية للهجرة الدولية في تقريرها إلى أنه "على الدول عند ممارستها لحقها السيادي في تنظيم الدخول إلى أراضيها أن تتحمل مسؤوليتها في حماية حقوق المهاجرين وأن تسهل عملية إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية، وعلى الدول التعاون فيما بينها في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، دون تعريض الحقوق الإنسانية للخطر، كما عليها أن تشرك أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدني في النقاشات والسياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

وأضافت اللجنة أيضاً ضرورة وجود مقاربة شاملة ومستديمة، بحيث ينبغي أن تكون سياسات مراقبة الحدود جزء من مقاربة مستديمة لمسألة الهجرة غير الشرعية، مع معالجة العجز في المجلات الاقتصادية والاجتماعية والحكم الراشد، وكذلك حقوق الإنسان المرتبطة بالمهاجرين. وبهذا تكون هذه المقاربة مبنية على التعاون والحوار بين الدول. لذلك يجب على الدول أن تتبنى تفعيل التعاون والعمل على وضع استراتيجية للمواجهة والحد من الهجرة غير الشرعية مع الحفاظ على حقوق الإنسان للمهاجرين؛ وحتى أبعد من ذلك بتبني استراتيجيات للإدماج في المجتمعات للتخفيف من العبء ودعماً للاستقرار، أيضاً يجب الاستفادة من الهجرة الدولية في عملية التنمية في البلدان المنشأ والمقصد، مع ضرورة العمل على تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وفتح المجال للحوار الدولي بين كل دول العالم حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يمكن أن نستنتج بأن التعاون الدولي يساهم في تكوين سياسات متعلقة بالهجرة ترتكز على مجموعة من الأسس:

- إتباع إستراتيجيات من شأنها التوفيق بين سيادة الدول وحقوق الأفراد.
- إتباع تدابير لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية.
- إيجاد حلول تأخذ بعين الاعتبار أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية وإعطاء أهمية للجانب الاقتصادي وتعزيز التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وفتح

المجال للهجرة الشرعية كحل بديل لسياسات غلق الحدود والتي تؤدي إلى ازدياد أعداد المهاجرين بطريقة غير شرعية.

المطلب الثاني: التعاون على المستوى العربي.

يتركز التعاون بين الدول العربية في تنسيق الجهود لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار تم إنشاء المرصد العربي للهجرة سنة 2008، بهدف تكوين قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية، وتشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعها، والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال والاستقبال والتواصل بين المعينين بالهجرة، والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال[1].

كما نشير إلى الدور الإيجابي لجامعة الدول العربية والمتمثل في قيام منظمة العمل العربية بإصدار العديد من اتفاقيات العمل العربية التي تولي الاهتمام بالعمالة الوطنية والعمالة العربية، وأخيراً الأجنبية في حدود التخصصات النادرة غير المتوافرة في العمالة العربية[1]. ودورها في إقامة العديد من الندوات الإقليمية والعربية لتبصير شباب الدول العربية بواقع الهجرة داخل وخارج الوطن العربي، وتكثيف الحملات الإعلامية للتوعية بخطورتها على المهاجر وعلى بلده، وكذا مساهمتها في إيجاد حلول للأزمات التي تواجه أوضاع المهاجرين (بطالة- تدني أجور) عن طريق تفعيل دور منظمة العمل العربية، وجهود الدول في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات التي تتيح الهجرة الشرعية والمحافظة على كرامة وحق المهاجر.

كما قامت بوضع منهجية لمتابعة سياسات الهجرة وتشريعاتها والإجراءات الإدارية المنظمة لها والعمل على اقتراح صياغة تشريع موحد لمعالجة قضية الاتجار بالأفراد، يتناول أحكام مكافحة الاتجار في الأفراد من ناحية التجريم والحماية والوقاية، مع الوضع في الاعتبار تماشيه مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع[2]، وحرصها الشديد على المساهمة مع

[1] - عزت حمد الشيشني، مرجع السابق، ص .160
[1] - احمد رشاد سلام، مرج السابق، ص260
[2] - مرجع نفسه، ص 261 .

الجهات الدولية والعربية في إعداد التقارير الشاملة بشأن الهجرة واقتراح إجراءات المساعدة وكذا تبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات للتعرف على الأبعاد الحقيقية للظاهرة، ودورها في تفعيل التعاون الدولي العربي عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر.

أما في الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية التي نظمها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع مجلس وزراء العدل العرب بالجامعة العربية ببيروت يومي 04 و2011/07/05، فقد تم الإشارة إلى أن غياب مقاربة واسعة وشاملة متعددة الجوانب بين أجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة وسياساتها وفرض القيود الصعبة على الهجرة الشرعية أفرزت على وجه الخصوص نتائج وخيمة، جعلت المهاجرين غير الشرعيين أكثر عرضة للإقصاء وسوء المعاملة والتهميش، مما تسبب في تصرفات إجرامية معاقب عليها على غرار الاتجار بالبشر والجرائم المخلة بالشرف والجرائم الناتجة عن كرة تولد نتيجة لسوء المعاملة[1].

لهذا فإن المشاركين يرون ضرورة تبني مقاربة شاملة من جميع جوانبه، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية في مسألة الهجرة من حيث تبادل الثقافات والحوار والإستفادة من الطاقات في بناء اقتصاد الدولة والمجتمع والتبادل الحضاري في سعي حثيث لإيجاد حلول تحفظ الكرامة والحقوق للإنسان ولذلك هم يوصون بما يلي:

- إعادة دراسة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة بأن محاربة الهجرة غير المشروعة تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر، البطالة، الحروب والكوارث، وذلك بخلق سياسة تنموية عربية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول العربية[1].
- تنسيق التعاون الأمني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، والتمني على السادة أصحاب

[1] - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ندوة العلمية حول الهجرة غير مشروعة، بيروت: يومي 04 – 06 جويلية 2011، ص 06.
[1] - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، المرجع نفسه / ص 08

المعالي ووزراء العدل والداخلية العرب إيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود والمياه، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين[2].

- التأكيد على تسوية النزاعات والخلافات بالحوار والتفاوض لإيجاد الحلول اللازمة بما يحفظ كرامة الإنسان وحياته وأمنه من أجل تقليص الرغبة في الهجرة.
- الاعتراف بالأهمية الثقافية والاقتصادية للهجرة وتشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل في الدول التي قد تكون مصدرا للهجرة غير المشروعة.
- إيجاد آليات وطنية في كل دولة أو على صعيد الدول لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية، سعياً لمحاولة استعادة هذه القوة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة، ونشر الوعي بين هذه الطاقات ولاستفادة منها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.
- ضرورة إشراك جميع أجهزة وقطاعات الدولة في التعامل مع قضية الهجرة غير المشروعة، والحد منها على قاعدة أن الهجرة المنظمة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية، وأن التشديد في منع الهجرة وسد الحدود يمكن أن تكون لها آثار سلبية[3].
- العمل والسعي لإيجاد إطار عربي كجهاز من أجهزة جامعة الدول العربية يكون مقره في إحدى دول الخليج المستعدة لاستقباله، يعمل على وضع سياسات الاستثمار الصالحة لمعالجة الهجرة غير الشرعية ومعالجتها ومعالجة آثارها وظواهرها، كاستقطاب الطاقات والأدمغة العربية واستثمارها في صالح الأمة العربية.

إن ما يمكن ملاحظته على المستوى العربي هو غياب إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد ترتكز على العامل الإقتصادي كحل للهجرة غير الشرعية.

[2] - المركز العربي للبحوث، المرجع نفسه، ص .09
[3] - المركز العربي للبحوث، المرجع نفسه، ص 10

إن التعاون على المستوى العربي يغلب عليه التركيز على مراقبة الحدود واتخاذ، إجراءات ردعية تجرم الهجرة غير الشرعية، وهذا بالإضافة إلى أن معظم التوصيات التي تخرج بها اللقاءات العربية تبقى مجرد مقترحات ولا تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي وهذا ما يشكل عائقاً نحو تطوير التعاون العربي للتصدي للهجرة غير الشرعية، ولهذا وجب تفعيل التنسيق بين سياسات الدول العربية وإيجاد حلول مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: التعاون على المستوى الإفريقي

الهجرة غير الشرعية تمثل مصدر انشغال القارة الإفريقية، فهناك الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين تدفعهم ظروف وأسباب أمنية بالإضافة إلى أسباب اقتصادية متعلقة بالبطالة وعدم إيجاد فرص العمل إلى البحث عن حياة أفضل عن طريق الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

لذلك كان لا بد من التعاون بين الدول الإفريقية لاعتماد إطار مرجعي يهدف إلى التنسيق الجِّدي والفعال في مجال الهجرة غير الشرعية.

إن بداية التفكير إفريقياً في إيجاد استراتيجية لمواجهة الهجرة السرية كان منذ أن اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً في اجتماعه المنعقد بلوزاكا في جويلية 2001 مقرراً تضمن "إنشاء إطار استراتيجي من أجل سياسة متكاملة بشأن الهجرة الإفريقية[1].

وشجع الدول الأعضاء على تنفيذه، بعد أن اعتبر السياق الإفريقي لا يزال متسما بعدم كفاية القدرة المؤسسية للبلدان الإفريقية على الاستجابة الفردية والجماعية الفاعلة للمشاكل الناجمة عن ذلك، وأن ظاهرة الهجرة السرية بدأت تأخذ أبعادا خطيرة ومقلقة، يتطلب التكفل بها اعتماد نهج شامل ومتفق عليه يهدف إلى تحديد تدابير من شأنها القضاء على أسباب هذه الظاهرة أو الحد منها.

[1]- رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص225

كما تم دعوة البلدان المشاركة في هذا الاجتماع إلى تحسين تعاونها ومواءمة سياساتها في مجال مكافحة الهجرة السرية بما يتماشى مع احترام حقوق الإنسان وكرامته، إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين دول المنشأ أو الدول المصدرة والدول المقصودة.

إن التعاون في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي يتركز على مجموعة من الخطط للتصدي للهجرة السرية نذكر أهمها:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر وذلك للمساعدة في إيجاد حلول للهجرة.
- ضمان التعليم للجميع والتنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية وتكثيف مكافحة الأوبئة.
- رفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الإفريقية من قبل الدول الأوروبية.
- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال البشر والشبكات المهربة للمهاجرين.
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية إدارة الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة الأفارقة مع التركيز الخاص على الجوانب الاقتصادية والثقافية[1].

كما تم في اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية أيام 03و05 أفريل 2006 بالجزائر، تبني خطة العمل الموحدة من أجل سياسة إفريقية مشتركة في مجالي الهجرة والتنمية، فعلى المستوى الوطني يجب اعتماد سياسة فيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوعية الشباب بمخاطرها وتحديد الجهات الوطنية المختصة المكلفة يجمع كافة

[1] - الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق: ص 22.

المعلومات ذات الصلة، والمتعلقة بمدى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز آليات مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وضمان مراقبة أكثر فعالية على مستوى الحدود، والتطرق إلى الأسباب المباشرة للظاهرة وتحديداً الفقر والبطالة، أما على المستوى القاري فيجب اعتماد سياسات موحدة وتدابير فعالة لمكافحة الهجرة السرية وإدارتها وتشجيع إبرام الاتفاقيات الثنائية لإدارة الهجرة غير الشرعية، ومتابعة مسارات توسيع وتعميق الفضاءات الديمقراطية، وإنشاء آلية مناسبة تجمع الجهات الوطنية المختصة المكلفة بالهجرة، ووضع الأطر القانونية الثنائية والإقليمية في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية قصد ضمان تنظيم أفضل لتنقل الأشخاص، وتعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين، وحتى تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود، وتشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال المهاجرين والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الخارج وبالخصوص نحو الدول الأوروبية[1].

إن الجزائر تكثف من مجهوداتها في إطار التعاون الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية لذلك قامت بالاتفاق مع دولة مالي على تعزيز التعاون الأمني، خصوصاً في المناطق الحدودية، وضرورة تشديد الرقابة على الحدود، كما وقعت على محضر تعاون بين الجمارك الجزائرية والنيجيرية في2014 يتعلق بتعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة الغش وتبادل الخبرات في مجال التكوين والنظام المعلوماتي ومكافحة التهريب، والهجرة غير الشرعية.

كما أقيم مؤخراً بمصر المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن حول مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يومي 13 و14 سبتمبر2015 اعتمدت فيه بيان ختامي أكدت فيه الدول الإفريقية على إلتزامها بالتصدي للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتضمن أيضاً خطوات وآليات محددة لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية، لمواجهة ما تخلفه من ظواهر سلبية وتحديات في مقدمتها تهريب المهاجرين[2].

[1] - رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص 226

[2] - ياسر عامر، بدأ فعليات مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بشرم الشيخ.

إنَّ التعاون على مستوى الدول الإفريقية يساهم في إيجاد حلول لمجابهة الهجرة السرية وإيجاد استراتيجيات مشتركة وخطط مستقبلة للتعامل معها والحد منها.

إن أهم ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الفصل هو أن الجزائر اعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فركزت على الجانب الأمني وتعزيز قدراتها الأمنية وتشديد الرقابة على الحدود، بالإضافة إلى اعتمادها استراتيجية قانونية تعلقت أساساً بتجريم تهريب المهاجرين غير الشرعيين، واتخاذ إجراءات عقابية كجزء من سياستها للحد من الهجرة غير الشرعية، كما اعتمدت أيضاً على وضع خطط اقتصادية تتعلق بتشغيل الشباب البطال ورفع مستوى التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

كما قامت أيضاً بالتعاون مع الدول الأوروبية من خلال مجموعة من الأطر التعاونية (مسار برشلونة، مجموعة 05 + 05 سياسة الجوار الأوروبي) وذلك لتكثيف الجهود الأورو-متوسطية لمكافحة هذه الظاهرة باعتبارها تمس الطرفين الأوروبي والجزائر.

إنَّ تفعيل التعاون على مختلف المستويات يساهم في إيجاد حلول مشتركة وتنسيق الآليات والخطط للحد من الهجرة غير الشرعية أو على الأقل التقليل منها.

خلاصة الفصل

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بان الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية اعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات تتعلق أساسا بهذه الظاهرة، كما أنها قامت أيضا بالتعاون مع الدول الأوروبية خلال مجموعة من الأطر التعاونية كمسار برشلونة مجموعة 05 + 05 وسياسة الجوار الأوروبي وذلك لتكثيف الجهود الاورو متوسطية لمكافحة هذه الظاهرة باعتبارها تمس الطرفين الأوروبي والجزائر.

وأن تفعيل التعاون على مستويات مختلفة يساهم في إيجاد حلول واليات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو على الأقل التقليل منها.

الخاتمة

الخاتمة:

ما يمكن التوصل إليه في الختام هو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها مجموعة من الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية...الخ.

غير أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي، لكونه يمثل أهم عامل للهجرة نحو الخارج، بدافع إيجاد العمل وتحسين الظروف المعيشية.

إن الهجرة غير الشرعية تؤثر على العلاقات الجزائرية الأوربية، وذلك لأن الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون، وبالخصوص المهاجرون الافارقة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات، حيث أن الدول الأوربية أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هؤلاء المهاجرين وتطالبها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقات الهجرة نحو أوروبا.

كما أن للهجرة غير الشرعية تأثير بارز على المجتمعات الأوربية، نظرا للأعداد الكبيرة للمهاجرين السريين نحو أراضيها، مما يشكل تهديدا لها كالمخدرات وانشار الجرائم وظهور الآفات الاجتماعية... مما يجب على الدولة التي ينصب على أراضيها المهاجرين غير الشرعيين ضرورة مراقبة الحدود وتسفير المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

إن هذه التأثيرات تسعى الجزائر إلى مجابهتها من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات، ولعل أبرزها: الاستراتيجية الأمنية التي تضمن تشديد الرقابة على الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية... كما اعتمدت على الاستراتيجية القانونية التي تعلقت أساسا بإصدار إجراءات قانونية أهمها القانون رقم01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 والذي جرم فعل تهريب المهاجرين، وتضمن مجموعة من المواد حددت أنواع العقوبات المفروضة كما اعتمدت الجزائر أيضا على استراتيجية اقتصادية ركزت فيها على توفير مناصب الشغل ومكافحة البطالة التي تعد عاملا رئيسيا في الهجرة غير الشرعية.

إن الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية اعتمدت على التعاون كآلية للتصدي لها من خلال التعاون مع الدول الأوربية لكونها طرفا رئيسيا في القضية، وذلك عبر مجموعة من الإطار، ابتداء بمسار برشلونة والتعاون في إطار مجموعة 05 + 05، ساهم في تكثيف التنسيق بين الدول المكونة له لمحاربة هذه الظاهرة، وكذلك سياسة الجوار فهي أيضا مثلت مشروعا للشراكة في مختلف المجالات من بينها الهجرة غير الشرعية.

كما اعتمدت أيضاً على التعاون الدولي والعربي بين الدول العربية، وكذلك على التعاون ضمن المستوى الإفريقي، وكل ذلك من أجل إيجاد خطط وسياسات مشتركة تساهم في معالجة هذا الموضوع.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا لكلا الطرفين، وللتصدي لهذا التهديد وجب عليهما التعامل مع ظاهرة الهجرة بالاستناد إلى مقاربة شاملة تتركز أساسا على معالجة مسبباتها الحقيقية، والتركيز على الجانب الاقتصادي المتعلق بالتنمية، كما يجب تفعيل دور إتحاد المغرب العربي في المساعدة على التصدي للهجرة غير الشرعية، التي تعاني منها كل بلدانه كوسيلة تعاون مغاربية رئيسية للوصول إلى سياسات وحلول مشتركة تساهم في معالجة هذه الظاهرة، كما يجب أيضا تكثيف العمل المشترك من خلال التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية على أساس شراكة حقيقية مبنية على أطر تعاونية تهدف إلى تبادل المعلومات لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وتنسيق الجهود للحد من أخطارها.

ضرورة اعتماد آليات وطنية للاستفادة من الكفاءات العلمية الجزائرية، وتفعيل دور الوسائل الإعلامية في نشر الوعي بالنسبة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة، وعليه فإن سياسة وطنيه شاملة تضم جميع الجوانب الاقتصادية وتعاونا مشتركا بين الدول فقط هي القادرة على إيجاد حلول طويلة المدى لمواجهة هذه الظاهرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة

1. اللغة العربية

أولا: الكتب:

1- الاصقر احمد عبد العزيز، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة**، (ط 1 الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية 2010).

2- السرياني محمد محمود، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، مكافحة الهجرة غير الشرعية)**، (د.د.ن.د.س.ن)

3- السراني عبد الله سعود، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، (ط 1، الرياض. 2010)

4- الورفلى ونيسة الحمروني، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط – دراسة حالة التجمع الإقليمي 5+5**، (ط 1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2016).

5- الرياشي سليمان فيلالي صالح وآخرون، **الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، (ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

6- الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة المغاربية، 2005)

7- الشماوي طارق عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية**، (ط 1: الإسكندرية – دار الفكر الجامعي – د. س. ن)

8- الشيشني عزت احمد، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)

9- بوسكين ادريس، **أوروبا والهجرة الإسلام فى أوروبا**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)

10- بشارة خضر، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)** تر: الرياشي سليمان (ط 1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)

11- زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 (الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.)

12- حمدي شعبان ،**الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)**، (د.د.ن.د.س.ن)

13- حسن محمد نور عثمان، عوض الكريم مبارك ياسر، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، (ط 1 الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)

14- كاستلز ستيفن مارك ميلر **عصر الهجرة**، (ط 1، المركز القدمي للهجرة 2013)

15- مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية** (الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004)
16- سلام احمد رشاد، **الاخطارالظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (2010).
17- فتحي عبد محمد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة** (ط 1: الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (2010,
18- غزالي محمد، **الهجرة السرية**(ط 1 الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)
19- غربي محمد، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر الاستراتيجية والمواجهة**، (ط 1، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)
20- (-)، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)

ثانيا الدوريات والمجلات:

21- العيادي شاذلي، ((**العرب والنظام العالمي الجديد: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد**)) مجلة الشؤون العربية، العدد 74، جوان 1993.
22- التميمي محمد رضا، ((**الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون**)) عدد الرابع، جانفي 2011.
23- دخان نور الدين عيدون الحامدي، ((**مسار تامين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**)) السياسة والقانون عدد 14
24- جبران سفيان مجدوب عبد المؤمن، ((**الإدارة الأمنية الأوروبية ودورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية**)) مجلة الكترونية العدد 4 أكتوبر 2017
25- (-) **مكافحة الهجرة غير مشروعة**، مجلة الامن والحياة عدد 357.1733

ثالثا: المذكرات

26- بوعافية ليندة، **((الهجرة غير الشرعية ومكافحتها** (مذكرة ماجستير غير منشورة))) كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة عبد الرحمان ميرة – ببجاية 2013/2012
27- بنور حورية، **أثر التهديدات الجديدة على الامن الجزائري دراسة حالة الهجرة غير الشرعية** (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سعيدة – 2017 / 2018.
28- بن مغنية سعادة مختارية، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر،** (مذكرة ماستر غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة 2015/2014
29- بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013

30- طبي رابح، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة ّ دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي ّ 1 جانفي 2007 – 31 ديسمبر 2007** – (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 2009/2008

31- لعلى سعاد، **الهجرة غير شرعية وسبل واليات مكافحتها في منطقة المتوسط** (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة 2016/2015

32- لعبان محمد، عاشور هجيرة ،**العلاقات الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية الراهنة** (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2017/2016

33- صايش عبد المالك ،**التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة 2007/2006

34- رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني** (مذكرة ماجستير غير منشورة) – كلية الحقوق والعلوم السياسية محمد خيضر بسكرة 2012/2011

35- ختو فايزة ،**العبد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010/1995** (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3 2011/2010

رابعا: التقارير

36- أبو طالب حسن، **الاتحاد الأوروبي والمتوسط التقرير الاستراتيجي** العربي 2003- 2004 القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اوت 2004

خامسا: الملتقايات والندوات العلمية

37- بوسنافي رشيد دبيش احمد ،**((مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي))** الملتقى الدولي حول التكامل الأوروبي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية جامعة سطيف يوم 9 و8 ماي 2004

38- بن حمد الحنايا ناصر، **((الهجرة غير المشروعة)) ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية** (تنمية المهارات الإدارية في ادرة الأحوال المدنية في الدول العربية 2013)

39- عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية مداخلة علمية بعنوان. **التحارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** المملكة العربية السعودية جامعة نايف للعلوم الأمنية 08 فبراير 2010

سادسا: الجرائد

40- خير الدين محمد ،((مأساة المهاجرين الافارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر)) جريدة الخبر الأسبوعي العدد 346 الأسبوع من 15 إلى 102005/21
41- مولود وليد ،العثور على 15 مهاجر بشواطئ جزر الكناري – جريدة الخبر – العدد 5299 19 أفريل 2008

سابعا: مواقع الانترنيت

42- رغو محمد المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر http//www.el.4alg.com 29/10/2011
43- ياسر عامرّ بدء فعاليات مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بشرم الشيخّ متوفر على الرابط التالي
http//www.foxeguptnews_bloogspot.com/2015/09og_post_748.html /15-10-15
44- عمر يحي احمدّ الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن الأوروبي المعاصر – الجزائر دراسة حالة متوفر على الرابط
http//www.mas.politique.com/mas/index.phphoption.com.contemntl yviewartical
45- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة بيروت: يومي 04-06 جويلية 2011 متوفر على الرابط
http//corjj.org%d9%86%d8%af%d9%88%d8%a9/1102 consulté le: 10.10.2015

فهرس المحتويات

مقدمة: 01

الفصل الأول: مدخل مفهوماتي لظاهرة الهجرة غير الشرعية 08

تمهيد: 09

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية 11

المطلب الأول: تعريف الهجرة 11

المطلب الثاني: أنواع الهجرة 12

المطلب الثالث: تعريف الهجرة غير الشرعية 13

النوع الأول: التعريف الفقهي 14

النوع الثاني: التعريف القانوني 14

المبحث الثاني: تمييز مصطلح الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم ذات الصلة 16

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية 16

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية واللجوء 17

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والنزوح 17

خلاصة الفصل الأول 18

الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية وأثرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية 19

تمهيد: 21

المبحث الأول: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية 21

المطلب الأول: الأسباب والدوافع الاقتصادية 21

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع الاجتماعية 23

المطلب الثالث: الأسباب والدوافع السياسية والأمنية 25

المبحث الثاني: مراحل الهجرة غير الشرعية 26

المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة 26

المطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة 27

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية 28

المبحث الثالث: مسالك الهجرة غير الشرعية 29

المطلب الأول: مسالك شرق المتوسط 29
المطلب الثاني: مسالك جنوب المتوسط 30
المبحث الرابع: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية 31
خلاصة الفصل الثاني 34
الفصل الثالث: سياسة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية 35
تمهيد 37
المبحث الأولى: التعاون الأورو–متوسطي كآلية للتحدي للهجرة غير الشرعية 37
المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة 37
المطلب الثاني: التعاون في إطار مجموعة 5+5 40
المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الحوار الأوروبي 41
المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية للتصدي للهجرة غير الشرعية 45
المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية 46
المطلب الثاني: الاستراتيجية القانونية 48
المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية 50
المبحث الثالث: أنواع التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية 53
المطلب الأول: التعاون شمال–شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية 53
المطلب الثاني: التعاون جنوب–جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية 54
المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية 56
المبحث الرابع: مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية 58
المطلب الأول: التعاون على المستوى الدولي 59
المطلب الثاني: التعاون على المستوى العربي 63
المطلب الثالث: التعاون على المستوى الافريقي 66
خلاصة الفصل الثالث 69
الخاتمة 70
قائمة المراجع 73
فهرس المحتويات 77

الملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تهدد المجتمع الدولي ولا سيما المجتمع الأوروبي بصفة خاصة.

كما أن هذه الظاهرة أثرت على كلتا المجتمعين المصدر والمستقبل للمهاجرين حيث أنها إنعكست سلبا على الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دعى ضرورة إقامة تعاون يحمي كلتا الطرفين.

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة:

- كلما إزداد عدد المهاجرين تتأزم الأوضاع للبلد المستقيل.
- إقامة تعاون جزائري أوروبي ضروري للحد من هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير شرعية، التعاون، ظاهرة، المجتمع الاوروبي.

Summary:

The phenomenon of illegal immigration is one of the most important threats to the international community, especially the European community in particular.

This phenomenon also affected both the source and future communities of migrants as it reflected negatively on the political, economic and social conditions, which called for the need to establish cooperation that protects both parties.

It is clear from this study:

- As the number of migrants increases, the situation of the resigned country worsens.
- The establishment of Algerian-European cooperation is necessary to reduce this problem.

Keywords: illegal immigration, cooperation, phenomenon, European society.